

No. 37226

**Austria
and
Tunisia**

Convention on social security between the Republic of Austria and the Republic of Tunisia. Vienna, 23 June 1999

Entry into force: 1 November 2000 and with retroactive effect from 1 January 1997, in accordance with article 32

Authentic texts: Arabic, French and German

Registration with the Secretariat of the United Nations: Austria, 17 January 2001

**Autriche
et
Tunisie**

Convention entre la République d'Autriche et la République tunisienne sur la sécurité sociale. Vienne, 23 juin 1999

Entrée en vigueur : 1er novembre 2000 et avec effet rétroactif à compter du 1er janvier 1997, conformément à l'article 32

Textes authentiques : arabe, français et allemand

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Autriche, 17 janvier 2001

موجب هذا أضى مفروضاً الطرفين هذه الإتفاقية ورضاها عليها ختمهما.

حررت هذه الإتفاقية ببيانا بتاريخ .. ٢٣... جوان ١٩٩٩ في نسختين أصلتين. كل نسخة محررة باللغات العربية والألمانية والفرنسية لكل منها نفس القواعد المتردة. وفي حال اختلاف في التفسير للنصين العربي والألماني يعتمد النص الفرنسي.

الله
عمر

عن الجمهورية التونسية

J. Février-Wolff

عن جمهورية ألمانيا

العنوان الخامس

أحكام إنتقالية ونهائية

الفصل الواحد والثلاثون : أحكام إنتقالية.

- (١) - لا تخول هذه الإتفاقية أي حق في أداء المنافع عن فترة سابقة لغرة جانفي 1997.
- (٢) - كل فترة تأمين تم قضاها في ظل تسيير دولة متعاقدة قبل غرة جانفي 1997 تؤخذ بعين الاعتبار لضبط الحق في المنافع المخولة طبقا لأحكام هذه الإتفاقية.
- (٣) - دون إخلال بمقتضيات الفقرة (١) فإن هذه الإتفاقية تطبق أيضا على حالات التأمين الراهنة قبل غرة جانفي 1997 طالما أن الحفرق التي تم تصفيتها سابقا لم تؤد إلى إسناد رأس مال.
- (٤) - لا يعاد ضبط المنافع التي تم تحديدها قبل غرة جانفي 1997.

الفصل الثاني والثلاثون : دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

- (١) - تم المصادقة على هذه الإتفاقية ويقع تبادل وثائق التصديق عليها في أقرب الآجال بتونس.
- (٢) - تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ تبادل وثائق التصديق وتطبق رجعيا بدءا من غرة جانفي 1997.

الفصل الثالث والثلاثون : الإنفاء.

- (١) - أبرمت هذه الإتفاقية لمدة غير محددة ويمكن لكل من الطرفين المتعاقدين نقضها بالطرق الدبلوماسية بعد إنتهاء سنة مدنية على أن يقع الإعلام المسبق بذلك قبل ثلاثة أشهر.
- (٢) - في صورة النقض، تبقى أحكام هذه الإتفاقية سارية المفعول على الحفرق المكتسبة، بصرف النظر عن الأحكام التقييدية التي تقضي بها النظم المعنية في حالة إقامة مومن بالخارج.

الفصل التاسع والعشرون : تعويض الأضرار.

إذا كان للشخص الذي يستحق منافع، طبقاً لتشريع دولة متعاقدة نتيجة ضرر حصل له على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى، الحق في مطالبة الغير بتعويض هذا الضرر، فإنّ حق التعويض يتغلب على مسوسة الدولة المتعاقدة الأولى حسب التشريع الذي تطبقه.

الفصل الثلاثون : تسوية الخلافات.

(1) - تقع تسوية الخلافات المتعلقة بتفصيل أو تطبيق هذه الإتفاقية بالطرق الدبلوماسية. يطلب من دولة متعاقدة وفي مرحلة ثانية يمكن عرض الخلاف أمام لجنة تشكل للغرض وستكون من عدد متقارب من ممثلي السلطة المختصة للدولتين المتعاقدتين ويمكن لكل وفد أن يعين خبراء.

(2) - إذا لم تتسن تسوية خلاف بهذه الطريقة فإنه ويطلب من دولة متعاقدة، يضع عرضه على لجنة تحكيم تتركب على النحو التالي :

أ - تعيّن كل من الدولتين المتعاقدتين حكماً في ظرف شهر من تاريخ إسلام مطلب التحكيم ويختار الحكمان المعينان في ظرف شهرين من إعلام الدولة المتعاقدة الأخيرة التي عيّنت حكمها، حكماً ثالثاً من بلد آخر.

ب - في صورة ما لم تعيّن إحدى الدولتين المتعاقدتين حكماً في الأجل المحدد فإنه يامكان الدولة الأخرى أن تطلب من رئيس المحكمة العدل الدولية تعيينه. ويمثل بنفس هذه القاعدة إذا لم يحصل بين الحكمين إتفاق بخصوص اختيار الحكم الثالث.

ج - غير أنه في صورة ما إذا كان رئيس المحكمة العدل الدولية مراطناً لإحدى الدولتين المتعاقدتين فإن الوظائف المخولة له طبقاً لهذا الفصل توكل حسب الترتيب التناصلي إلى نائب رئيس المحكمة أو إلى أول عضو بالمحكمة لا يكون في هذه الوضعية.

(3) - تقرر لجنة التحكيم بأغلبية الأصوات وقراراتها ملزمة للدولتين المتعاقدتين. تتكلّم كل من الدولتين المتعاقدتين بمصاريف الحكم الذي تعيّنه وتوزع بقية المصاريف مناصفة بين الدولتين المتعاقدتين وتصبّط لجنة التحكيم بنفسها إجراءاتها.

(3) - يقع تحويل المبالغ الناتجة عن تطبيق هذه الإتفاقية طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل في هذا الميدان في كل من الدولتين المتعاقدتين عند تاريخ التحويل.

الفصل السابع والعشرون : طرق التنفيذ.

بالنسبة للأحكام القابلة للتنفيذ الصادرة عن السلطة القضائية وكذلك الرسوم ذات الصبغة الرسمية القابلة للتنفيذ من قبل السلطة والمؤسسات المختصة للدولة متعاقدة في مادة الضمان الاجتماعي حسب الفصل الثاني، فإن الإتفاقية الموقعة بتاريخ 23 جوان 1977 بين الجمهورية التونسية وجمهورية النمسا والمتعلقة بالإعتراف وتنفيذ الأحكام العدلية والرسوم ذات الصبغة الرسمية في المادة المدنية والتجارية، تطبق بالقياس.

الفصل الثامن والعشرون : تعويض التسبقات.

(1) - يمكن أن تخزن التسبقات المذكورة من قبل مؤسسة مختصة للدولة متعاقدة من المتأخرات التي يندم ملوكية الدولة المتعاقدة الأخرى بعنوان منفعة مماثلة. أما إذا دفعت مؤسسة دولة متعاقدة مبلغا بفارق المبلغ الذي يستحقه المعنى بالأمر وإذا كانت مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى مطالبة فيما بعد بتسديد منفعة مماثلة تتعلق بنفس الفترة فإن المبلغ الذي دفع زائدا من قبل الدولة المتعاقدة الأولى ينبغي اعتباره تسبقا على معنى الجملة الأولى وذلك في حدود مبلغ المتأخرات المحمولة على الدولة الثانية.

(2) - إذا تم تسديد منفعة من الرعاية الاجتماعية أو منفعة وقبة للتأمين ضد البطالة لفائدة متضمن في دولة متعاقدة خلال فترة يكتسب فيها المعنى بالأمر الحق في صافع تقديرية فإن المؤسسة المختصة أو الهيئة المسددة تتولى حجز متأخرات منفعة بعنوان نفس الفترة وذلك بطلب من المبنية المعنية ولحسابها، في حدود المنفعة التي وقعت صرفها.

(3) - يقع الحجز المنصوص عليه بالفقرتين (1) و (2) طبقا لمقتضيات تشريع الدولة المتعاقدة المنطبق على المؤسسة المختصة التي تقوم بهذا الحجز.

(2) - جميع الرسوم والرواتق والأوراق المختلفة التي ينفي تقديمها طبقاً لهذه الإتفاقية تعنى من التعرif بالإمساء.

الفصل الخامس والعشرون : تقديم الملفات.

(1) - يجب أن تعتبر المطالب أو التصاريح أو الدعوى المقامة طبقاً لهذه الإتفاقية أو ل التشريع دولية متعاقدة لدى سلطة أو مؤسسة أو هيئة أخرى مختصة هذه الدولة كمطلوب أو دعوى مقامة لدى سلطة أو مؤسسة أو هيئة أخرى مختصة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى.

(2) - إن تقديم مطلب في المقام طبقاً ل التشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين يوازي أيضاً تقديم مطلب في المقام المأذنة طبقاً ل التشريع الدولة المتعاقدة الأخرى المأخوذة بعين الاعتبار وفقاً ل هذه الإتفاقية. ولا تطبق هذه الأحكام إذا طلب المتنع صراحة إرجاء تصفية حرارة الشبورة الراجمة له طبقاً ل التشريع الدولة المتعاقدة.

(3) - تقبل المطالب أو التصاريح أو الدعوى التي كان ينبغي تقديمها طبقاً ل التشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين لسلطة أو مؤسسة أو هيئة أخرى مختصة تابعة هذه الدولة في أجل معين، إذا ما وقع تقديمها إلى مؤسسة أو هيئة أخرى مختصة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الأجل.

(4) - في الحالات المتصوص عليها بالفقرات من (1) إلى (3) فإن السلطة أو المؤسسة أو الهيئة التي تم إشعارها تحيل بدون تأخير هذه المطالب وال تصاريح أو الطعون إلى السلطة أو المؤسسة أو الهيئة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى إما مباشرة وإما بواسطة السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين.

الفصل السادس والعشرون : معاملات مالية.

(1) - تسد المؤسسات المذكورة بالمقام المذكورة طبقاً لهذه الإتفاقية بعملة دولتها و يتم التحويل بنسبية العملة الجاري بها العمل عند تاريخ تحويل المتنع.

(2) - تضبط مبالغ الاسترجاع المتصوص عليها بهذه الإتفاقية بعملة الدولة المتعاقدة للمؤسسة المختصة التي أسدت المقام.

- أ - جميع المعلومات المتعلقة ببيانات المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية.
- ب - جميع المعلومات المتعلقة بالتعديلات التي تدخل على تشرعيها والتي من شأنها أن تمس بتطبيق هذه الاتفاقية.
- (١) - لغرض تطبيق هذه الاتفاقية تتبادل سلطات ومؤسسات الدولتين المتعاقدين بد المساعدة وتنصرف كما لو كان الأمر يتعلق بتطبيق تشرعيها الخاص. وتكون هذه المساعدة الإدارية بدون مقابل.
- (٤) - لتطبيق هذه الاتفاقية يمكن لمؤسسات الدولتين المتعاقدين أن تتصل فيما بينها مباشرة أو مع الأشخاص المعنيين بالأمر أو وكلائهم.
- (٥) - لا يمكن لسلطات أو مؤسسات إحدى الدولتين المتعاقدين أن ترفض المطالب أو الرسائل الأخرى التي ترجمة لها بدعوى أنها كتب باللغة الرسمية للدولة المتعاقدة الأخرى.
- (٦) - تجري الاختبارات الطبية التي يقع القيام بها طبقاً لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدين، على أشخاص مقيمين بصفة دائمة أو مؤقتة على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى من طرف المؤسسة المعنية يمكن الإقامة الدائمة أو المؤقتة بطلب من الصالح المعنية.
- (٧) - في مادة الإعانة العدلية تطبق مقتضيات القانون العام.

الفصل الثالث والعشرون : هيئات الاتصال.

سبعين إلى تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية وخاصة بفرض إقامة علاقات مبسطة وسريعة بين المؤسسات المختصة المتدخلة من الجانبيين تزول السلطات المعنية إحداث هيئات إتصال.

الفصل الرابع والعشرون : إعفاءات الأدلة ومعاليم كتابة المحكمة والتسجيل.

(١) - يسحب الإتفاق بالإعفاءات والتحفظات في الأدلة والبيانات ومعاليم كتابة المحكمة أو التسجيل المتصور عليها بتشريع إحدى الدولتين المتعاقدين بالنسبة للأوراق أو الرسائل التي ينبغي تقبيلها طبقاً لتشريعيها، على الأوراق والرسائل المماثلة التي ينبغي تقبيلها طبقاً لمقتضيات هذه الإتفاقية أو لتشريع الدولة المتعاقدة الأخرى.

الفصل الواحد والعشرون : إحتساب المنازع.

- (1) - إذا ترفررت في المعنى بالأمر الشرط المطلوب طبقا للتشريع التونسي دون أن يكون من اللازم اللجوء إلى أحكام الفصل 16، يضبط مبلغ المنازع طبقا للتشريع التونسي فحسب وباعتبار فترات المقضاة في ظل هذا التشريع دون سراها.
- (2) - إذا لم تتوفر في المعنى بالأمر الشرط المطلوب لاستحقاق المنازع طبقا للتشريع التونسي وعلى أساس فترات التأمين المقدمة في ظل هذا التشريع فحسب، تضبط المؤسسة التونسية المختصة الحق باعتبار تجميع فترات التأمين المحددة طبقا للفصل 16 من هذه الإتفاقية:
- أ - في صورة إكتساب الحق، تضبط هذه المؤسسة المبلغ النظري للمنافع التي كان المعنى بالأمر يستحقها لو قضيت كل فترات التأمين المجمعة طبقا للتشريع الذي يطبقه.
 - ب - تحدد المؤسسة المختصة على ضوء المبلغ المذكور المبلغ المستحق على أساس النسبة بين فترات التأمين المقدمة طبقا للتشريع الذي يطبقه ومحمّر فترات التأمين المقدمة طبقا لتشريعات الدولتين المتعاقدين.
 - (ج) - يضاف عند الاقتضاء إلى المبلغ المحدد طبقا للفقرتين الفرعيتين 1 و 2 من هذا الفصل مبلغ الرسادات الناجمة عن الإشتراكات المتفوحة بعنوان نظام التأمين التكميلي.

المنسوان الرابع

أحكام مختلفة

الفصل الثاني والعشرون : مهام السلطات المختصة.

التعاون القانوني والإداري

- (1) - تضبط السلطات المختصة بلاتحة الإجراءات الإدارية الازمة لتطبيق هذه الإتفاقية.
- (2) - تتبادل السلطات المختصة للدولتين المتعاقدين:

أ - تذهب المنافع أو جزء المنافع، التي لا يرتبط مبلغها بمنتهى فترات التأمين الراهن بأخذها لاحساب المنافع وفق التشريع المساوي بالنسبة لفترة مدتها ثلاثة سنين، دون أن تتعدي قيمة هذه المنافع المبلغ الأقصى.

ب - إذا استوجب إحتساب منافع العجز أو المنافع المحرلة لأولى الحق الأخذ بعين الإعتبار فترات تأمين مرالية للحادث فإن هذه الفترات تعتمد على قدر النسبة بين مدة فترات التأمين الراهن بأخذها لاحساب المنافع وفق التشريع المساوي وثاني عدد الأشهر الكاملة التي تفتقد بين سن السادسة عشر للشخص المعن وتاريخ حصول الحادث دون أن تتعدي هذه الفترة أكملاها.

ج - لا تطبق أحكام الفقرة الفرعية - أ - على:

* منافع التأمين التكيلي.

* المنافع المدعاة بالإستجابة لشرط الموارد والمادة لتأمين دخل أدنى.

القسم الثاني :

منافع مستحقة طبقا للتشريع التونسي

الفصل العشرون : تحديد المفرق في المنافع.

إذا تقدم شخص قضى فترات تأمين طبقا لتشريع إحدى الترتيبين المتعاقدتين أو أولى الحق منه بطلب في المنافع، تقوم المؤسسة التونسية المختصة بأخذ قرارها وفق التشريع التونسي بشأن إستحقاق المعنى بالأمر للمنافع وذلك بإحتساب فترات التأمين طبقا للفصل ١٦ ويعتبر الأحكام المرالية :

١ - لا تردد بعين الإعتبار في الإحتساب مساهمات التأمين التكيلي.

٢ - إذا كانت المدة الجملية لفترات التأمين المأموردة بعين الإعتبار وفق تشريعات الترتيبين المتعاقدتين تفوق المدة القصوى المتصور عليها بالتشريع التونسي لتحديد مبلغ التربيع، تضبط المنافع الجزئية المستحقة بالنسبة إلى حمولة فترات التأمين المأموردة بعين الإعتبار طبقا للتشريع التونسي والمدة القصوى المذكورة آنفا.

(2) - تزخرد فترات، المشار إليها بالجملة الأولى من الفقرة الأولى، بعين الاعتبار من قبل المؤسسة المختصة للثورة المعاقدة الأخرى لفرض إكساب الحق في النافع والحفاظ عليه وإسترئاعه وفي تحديد المبلغ المستحق كما لو كانت هذه الفترات قد ألغت طبقاً للتشريع الذي تطبقه.

القسم الأول

نالع مستحقة طبقاً للتشريع النساري

الفصل التاسع عشر : تحديد الحق في النافع.

(1) - إذا تقدم شخص قضى فترات تأمين طبقاً لتشريع إحدى الدولتين المعاقدتين، أو أولي الحق من بطلب في النافع تقوم المؤسسة النسارية المختصة بأخذ قرارها ما إذا كان الشخص المعنى بالأمر يستحق النافع وذلك بإحتساب فترات التأمين طبقاً للفصل ١٦ وباعتبار الفقرة ٢ أدناه.

(2) - إذا نصَّ التشريع النساري على أن مدة صرف الجرابة تُمدد المدة المعمدة كمراجع والتي يشترط خلالها قضاء فترات تأمين فإنَّ المدد التي صرفت خلالها الجرابة وفق التشريع التونسي تُمدد المدة المعمدة كمراجع.

الفصل التاسع عشر : إحتساب النافع.

(1) - إذا انتفع الحق في النافع طبقاً للتشريع النساري دون اللجوء إلى أحكام الفصل ١٦، تحدد المؤسسة النسارية المختصة مبلغ النافع وفق التشريع النساري. ببراءة فترات التأمين المضافة في ظل هذا التشريع فحسب.

(2) - إذا انتفع الحق في النافع طبقاً للتشريع النساري مع باعتبار أحكام الفصل ١٦ فحسب، تحدد المؤسسة النسارية المختصة مبلغ النافع وفق التشريع النساري. ببراءة فترات التأمين المضافة في ظل هذا التشريع فحسب والأحكام التالية:

ب - إذا باشر العامل فرق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى هذا العمل، فإن المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأولى تكون ملزمة بمحض تشريعها الخاص بتحمل عبء المخاطر دون مراعاة حالة التفكير. وتسند له المؤسسة المختصة في الدولة المتعاقدة الثانية تكملة يساوي مقدارها الفارق بين قيمة المخاطر المستحقة بعد حدوث التفكير والبالغ الذي تكون عليه المخاطر قبل التفكير كما لو حدث المرض المهني فرق ترابها.

الباب الثالث

تأمين العجز والشيخوخة والوفاة

(الجرايات)

الفصل السادس عشر : تجميع فرزات التأمين

(1) - إذا ما إشترط، وفقاً لتشريع الدولة المتعاقدة، لاكتساب الحق في المخاطر أو الحفاظ عليه أو إسترجاعه قضاة فرزات تأمين فإنه على المؤسسة المختصة لهذه الدولة المتعاقدة أن تأخذ عند الإقتضاء بعين الاعتبار فرزات التأمين المسجزة وفق الأحكام القانونية للدولة المتعاقدة الأخرى، واعتبارها تشريعها وحسب الإمكان له بشرط ألا تكون فرزات التأمين المسجزة طبقاً لتشريعات الدولتين المتعاقدتين متطابقة.

(2) - إذا ارتبط إصداء بعض المخاطر وفق تشريع دولة متعاقدة بقضاء فرزات تأمين في مهنة خاصة لنظام خاص أو في مهنة أو عمل معين فإن فرزات التأمين المسجزة في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا إذا قضيت أو أثبتت قضاوها في نفس المهنة أو عند الإقتضاء في نفس العمل.

الفصل السابع عشر : فرزات تأمين تقل عن إثنى عشر شهراً

(1) - لا يكتسب أي حق في المخاطر طبقاً لتشريع دولة متعاقدة إذا لم تصل المدة الحصلية لفرزات التأمين المقدمة طبقاً لتشريع هذه الدولة إلى إثنى عشر شهراً. على أن هذا الشرط يعمر لاغباً إذا نص هذا التشريع على إكتساب الحق بعنوان الفرزات التي تقل عن هذا الحد الأدنى.

الباب الثاني

الأمراض المهنية

الفصل الرابع عشر : ضبط الأمراض المهنية.

- (1) - لا ينبع المنافع المزمعة عن مرض مهني قابل للتعريف طبقاً لتشريع الدولتين المتعاقدتين إلا بعنوان تشريع الدولة المتعاقدة التي يكون النشاط المتسبب في حصول مرض مهني من هذه الطبيعة موجود على ترابها آخر مرة بشرط أن يستحبب المعني بالأمر إلى الشروط المنصوص عليها بهذا التشريع.
- (2) - بالنسبة لحالات التصلب الرئوي والحرير الصخري تسد ملزمة الدولة المتعاقدة الأخرى ٩٥% من المنافع المزمعة بما فيها الجرایات المستحقة طبقاً للفقرة (١) لفائدة المؤسسة التي تولت صرفها ولا يعمل بها الإجراء إذا كانت مدة النشاط القضاة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي قد تكون مصدر التصلب الرئوي أو الحرير الصخري أقل من ٢٠% من فترة النشاط الجملية المنسوبة في هذين المرضين في البلدين المتعاقددين.
- (3) - إذا اشترط لاستناد منافع المرض المهني طبقاً لتشريع دولة متعاقدة أن يقع إثبات المرض طيباً لأول مرة على ترابها فإن هذا الشرط يعتبر متوفراً إذا وقع إثبات المرض لأول مرة على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

الفصل الخامس عشر : تعريف أضرار الأمراض المهنية.

في حالة تعمّكَ مرض مهني ينبع العامل من أحدهما أو بواسطته منافع طبقاً لتشريع دولة متعاقدة مع إفصاحه الحق في الإنفاق المنافع بعنوان مرض مهني من نفس الطبيعة طبقاً لتشريع الدولة المتعاقدة الأخرى تطبق الأحكام التالية:

- أ - إذا لم يأشِر العامل فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى عملاً من شأنه أن يتسبّب في المرض المهني أو يزيد في تعمّكه، فإن المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأولى تكون ملزمة بمحاسبة تشرعيها الخاص بتحمل عبء المنافع مراعية في ذلك حالة التعمّك.

بجراءات طبقاً لتشريع الدولة المتعاقدة التي بها مكان الإقامة. وتحمل أعباء هذه المنافع المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر المؤسسة التي تصرف الجرایات.

الفصل الحادي عشر : مؤسسات مقر الإقامة.

تسدی المنافع العینیة المنصوص عليها بالفقرة (2) من الفصل (10).

في النمسا : من قبل Gebietskrankenkasse المختصة بالنسبة لمكان إقامة الشخص المعنی بالأمر.

في تونس : من قبل الصندوق القرمي للضمان الاجتماعي.

الفصل الثاني عشر : إسترخاع المصارييف.

(1) - فيما يتعلق بالمنافع العینیة المدعاة في الحالات المشار إليها بالفقرة (2) من الفصل (10) فإن المؤسسة المختصة مطالبة بتسديد مبلغ تلك المنافع.

(2) - يمكن للسلط المختصة، بعد استشارة المؤسسات المعنية، أن تقرر في إطار الحررص على اختصار الإجراءات الإدارية أن يتم تعويض التسديد حسب الفراتير بتسديد إعتباري.

(3) - يتم إسترخاع مصارييف المنافع في الحالات المنصوص عليها بالفقرة (2) من الفصل العاشر المدعاة لنحو الحق المتعين بنظام تأمين الجرایات التمازية على حساب إشتراكات التأمين عن المرض لأصحاب الجرایات والمستحصلة من قبل المؤسسة المختصة التمازية.

الفصل الثالث عشر : منحة الوفاة.

(1) - في حالة وفاة شخص خاضع لتشريع دولة متعاقدة أو صاحب جرایة أو أحد أفراد عائلتها على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى تعتبر الرفاة قد وقعت على تراب الدولة المتعاقدة الأولى.

(2) - تتحول المؤسسة المختصة صرف منحة الرفاة حتى وإن كان المستحق للمنافع متواجداً على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

الفصل التاسع : إستثناءات.

- (1) - بطلب مشترك من العامل الأجير وملجره فإن السلطة المختصة للدولتين المتعاقدتين يمكن أن تغفل على إستثناء مقتضيات الفصلين ٦ و ٧ اعتباراً لطبيعة وظروف العمل.
- (2) - طبقاً للنفقة (1) إذا كان العامل الأجير خاضعاً لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين مع ممارسة نشاطه المoyer على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى فإن التشريع ينطبق كاملاً لو كان المعنى بالأمر بمارس نشاطه على تراب الدولة المتعاقدة الأولى.

العنوان الثالث :

أحكام خاصة

الباب الأول

المرض والولادة

الفصل السادس : تجميع فزوات التأمين.

لفرض إنتاج الحق في المانع والحفاظ عليها أو إسترجاجها وأيضاً بغية تحديد مدة صرفها يتم تجميع فزوات التأمين المضافة طبقاً لتشريعات كلا الدولتين المتعاقدتين شريطة ألا تتعلّق بنفس الفترة.

الفصل العاشر : أصحاب الجرایات.

(1)- يتبع أصحاب الجرایات المستحقة طبقاً لتشريع الدولتين المتعاقدتين وكذلك أفراد أسرهم، المقیمين بإحدى الدولتين، بالمانع العیني التي تسدیها مؤسسة مقر الإقامة كاملاً لو كانوا متfunين بجرائم طبقاً لتشريع الدولة المتعاقدة التي بها مقر الإقامة. وتحمّل أعباء هذه المانع مؤسسة هذه الدولة المتعاقدة.

(2)- يتبع أصحاب الجرایات المستحقة طبقاً لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين وكذلك أفراد أسرهم المقیمين بالدولة الأخرى بالمانع العیني التي تسدیها مؤسسة مكان الإقامة كاملاً لو كانوا متfunين

العنوان الثاني :

ضبط التشريع المطبق

الفصل السادس : أحكام عامة.

مع مراعاة أحكام الفصل 7، تضبط إجرائية التأمين طبقاً لتشريع الدولة المتعاقدة التي يمارس النشاط المهني على ترابها. وفي حالة ممارسة نشاط مهني ملحوظ فإن هذه القاعدة تطبق أيضاً إذا كان مقر المحرر موجوداً على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

الفصل السابع : أحكام خاصة.

- (1) - العامل المشغل لدى مؤسسة يوجد مقرها على تراب إحدى الدولتين المتعاقدتين والذي الحق للعمل على تراب الدولة المتعاقدة الأخرى يقع خاضعاً لتشريع الدولة المتعاقدة الأولى لمدة الأربع وعشرين شهراً الأولى من بداية العلاقة.
- (2) - العامل الذي تشغله مؤسسة طيران يوجد مقرها بزاب إحدى الدولتين المتعاقدتين والذي تم إلحاق بزاب الدولة المتعاقدة الأخرى يقع خاضعاً لتشريع الدولة المتعاقدة الأولى.
- (3) - ينبع طاقم السفينة البحرية وكلك بقية الأشخاص العاملين باستمرار على ظهر السفينة إلى تشرع الدولة المتعاقدة التي ترفع السفينة عليها.
- (4) - العملا الأجراء أو المشبهون بالأجراء التابعون لصالح إدارية رسمية الملحقون من طرف إحدى الدولتين المتعاقدتين بالدولة الأخرى يقعون خاضعين لتشريع الجاري به العمل في الدولة التي ألغتهم.
- (5) - لا تمس هذه الإتفاقية بناتا من أحكام إتفاقية (بيان) المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية المورّحة في 18 أفريل 1961 ولا من أحكام إتفاقية (بيان) المتعلقة بالعلاقات الفضلى المورّحة في 24 أفريل 1963.

الفصل الرابع : المساواة في العاملة.

- (١) - ما لم تقتضي هذه الإنقافية خلاف ذلك تتم معاملة مواطن كل واحدة من الدولتين المتعاقدتين بمثل معاملة مواطن الدولة الأخرى عند تطبيق تشريع هذه الأخيرة.
- (٢) - لا تمسّ أحكام الفقرة الأولى بـ:
- أ - فراغ توزيع الأعباء في مادة التأمين المنصرف عليها في إتفاقات الترتلتين المتعاقدتين مع دول أخرى،
 - ب - تشريعات الترتلتين المتعاقدتين المتعلقة بتأمين الأشخاص المستخدمين لدى هيئة رسمية تابعة لأحدى الترتلتين المتعاقدتين بدولة أخرى أو لدى أعضاء هذه الهيئات،
 - ج - أحكام التشريع النساري التي تأخذ بعين الإعتبار فترات الخدمة العسكرية أثناء الحرب والفترات المشابهة لها،
 - د - أحكام التشريع النساري المتعلق بتشيل المسؤولين والمؤخرین لدى هيأكل المؤسسات والجامعات وكذلك المحاكم في مادة الضمان الاجتماعي.

الفصل الخامس : تحريل المنافع.

- (١) - ما لم تقتضي هذه الإنقافية خلاف ذلك فإن المنافع التقدية الخاصة بالعجز والشيخوخة والباقين على قيد الحياة وجراءات حوادث الشغل والأمراض المهنية وكذلك منح الوفاة المستحقة طبقاً لتشريع إحدى الترتلتين المتعاقدتين لا يمكن إنقاذهما أو تعديلهما أو تعليقهما أو إلغاؤها ولا حجزها بمحة أن المستفيد منها يتيم بصفة دائمة أو مؤقتة بزراط الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (٢) - طبقاً للتشريع النساري لا تنسحب أحكام الفقرة السابقة على النسخة العربية.

1/ في النّسما :

أ - التأمين على المرض

ب - التأمين على الحروادت

ج - التأمين على الحرابات،

2/ في تونس :

أ - التأمين على المرض والأسرمة والسوفاة.

ب - التأمين على حروادت الشفَل والأمراض المهنية.

ج - التأمين على الحرابات.

(2) - كما تطبق أيضاً هذه الإتفاقية على كل النصوص التشريعية التي تلخص أو تتقدّح أو تsum التشريعات النصوص عليها بالفقرة الأولى.

(3) - غير أنها لا تطبق على أنظمة التعويض لفائدة المضررين من الحرب وخلفاتها، كما لا تطبق:

- بالنسبة للنسما : على التشريع الخاص بتأمين العدول.

- بالنسبة لتونس : على التشريع الخاص بالأعوان المتنمرين للقطاع العمومي.

الفصل الثالث : مجال التطبيق الشخصي.

طالما لم يتم التنصيص على خلاف ذلك، تطبق هذه الإتفاقية على مواطني كل من الـ**ال்நّسما** والـ**المعاقدين** وعلى أفراد أسرهم وعلى بقية الأشخاص فيما يتعلق بالمخروق المترفرع عن حقوق مواطن من أحدي الـ**الدولتين** المعاقدين.

- ٤ - تشير عبارة "تشريع" إلى القوانين والتراث والأحكام الناسبية المتعلقة بفروع الصناد الإجتماعية المشار إليها بالفقرة الأولى من الفصل الثاني.
- ٥ - تشير عبارة "السلطة المختصة" بالنسبة للنساء إلى الرزراء الغير المكلفين بتطبيق التشريعات المتصروص عليها بالفقرة ١ من الفصل الثاني وبالنسبة لتونس وزير الشؤون الإجتماعية.
- ٦ - تشير عبارة "المؤسسة" إلى المبادر أو السلطة التي يرجع لها بالنظر كلها أو جزئيا تطبيق التشريعات المشار إليها بالفقرة (١) من الفصل الثاني.
- ٧ - تشير عبارة "المؤسسة المختصة" إلى المؤسسة التي يكون المؤمن منخرطا فيها وقت طلب المانع أو التي يكون أو قد يكون له الحق في التمتع بمنافع من طرفيها إذا كان مقيما بتراب الطرف التعاقد الذي توجد به هذه المؤسسة.
- ٨ - تشير عبارة "فرد من الأسرة" إلى فرد من العائلة حسب التشريع الجاري به العمل في الدولة التعاقدية التي يوجد بها مقر المؤسسة التي تحمل المانع.
- ٩ - تشير عبارة "منافع نقدية وحرابيات عمرية أو حرابيات بما فيها كل العناصر المحمولة على الأموال العمومية والتزفيهات في إعادة التقييم والنسخ الإضافية إضافة إلى المانع في شكل رأس مال والمبالغ المنفوعة بعنوان تسديد الإشتراكات.
- ١٠ - تشير عبارة "فترات التأمين" إلى فترات الإشتراكات والفترات المشابهة كما هي محددة طبقا لتشريعات الطرفين التعاقدتين.
- (2) - لغرض تطبيق هذه الإتفاقية تعني كل بقية الألفاظ المعاني التي تقصدها حسب تشريع كل واحدة من الطرفين.

الفصل الثاني : مجال التطبيق المادي.

(١) - تطبق هذه الإتفاقية على التشريعات المتعلقة بـ:

إن

جمهورية النساء

و

الجمهورية التونسية

نحدهما الرغبة في تنظيم العلاقات بين الرجلين في ميدان الضمان الاجتماعي وملاءمتها مع تطبيق
القانون،

وعياً منهما بعدها المساواة في معاملة مواطن كل الرجلين لفرض تطبيق تشريعات كل منها في
 مجال الضمان الاجتماعي والحفاظ على المخفر المكتبة وكذلك التي بقصد الإكساب

إنفقتا على إبرام الإتفاقية التالية:

العنوان الأول

أحكام عامة

الفصل الأول : نصوص.

(1) - لفرض تطبيق هذه الإتفاقية :

- 1 - تشير عبارة "النساء" إلى جمهورية النساء وتشير عبارة "تونس" إلى الجمهورية التونسية.
- 2 - تشير عبارة "تراب" بالنسبة للنساء إلى ترابها الفيدرالي وبالنسبة لتونس إلى تراب
الجمهورية التونسية.
- 3 - تشير عبارة "مواطن" بالنسبة للنساء إلى مواطنها في هذه المادة وبالنسبة لتونس إلى
مواطنيها طبقاً للقانون التونسي.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقية

بين

جمهوريّة النمسا والجمهوريّة التونسيّة

حول الضمان الاجتماعي

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LA RÉPUBLIQUE D'AUTRICHE ET LA
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE SUR LA SÉCURITÉ SOCIALE

La République d'Autriche et la République Tunisienne,

Animées du désir de régler les rapports réciproques entre les deux États dans le domaine de la sécurité sociale et de concilier avec l'évolution du droit,

Conscientes du principe de l'égalité de traitement des ressortissants des deux États pour l'application des législations nationales sur la sécurité sociale et du maintien des droits acquis ainsi que de ceux en instance,

Ont résolu de conclure la Convention suivante:

TITRE I. DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article 1er. Définitions

(1) Pour l'application de la présente Convention

1. Le terme "Autriche" désigne la République d'Autriche;

Le terme "Tunisie" désigne la République Tunisienne;

2. Le terme "territoire" désigne:

Pour l'Autriche: son territoire fédéral,

Pour la Tunisie: le territoire de la République Tunisienne;

3. Le terme "ressortissant" désigne:

Pour l'Autriche: ses nationaux,

Pour la Tunisie: ses nationaux selon la loi tunisienne en cette matière;

4. Le terme "législation" signifie les lois, règlements et dispositions statutaires qui se réfèrent aux branches de la sécurité sociale visées au paragraphe (1) de l'article 2;

5. Le terme "autorité compétente" désigne:

En ce qui concerne l'Autriche: les Ministres Fédéraux chargés de l'application des législations visées dans l'article 2, paragraphe (1), point 1,

En ce qui concerne la Tunisie: le Ministre des Affaires Sociales;

6. Le terme "institution" désigne les organismes ou l'autorité auxquels incombe l'application, en tout ou en partie, des législations visées dans l'article 2, paragraphe (1);

7. Le terme "institution compétente" désigne l'institution à laquelle l'assuré est affilié au moment de la demande de prestations ou de la part de laquelle il a droit à prestations ou aurait droit à prestations s'il résidait sur le territoire de l'Etat contractant où se trouve cette institution;

8. Le terme "membre de famille" désigne un membre de famille d'après la législation en vigueur dans l'Etat contractant où se trouve le siège de l'institution à la charge de laquelle les prestations sont accordées;

9. Les termes "prestations en espèces", "rentes" ou "pensions" désignent une prestation en espèces, rente ou pension, y compris tous les éléments à charge des fonds publics, les majorations, les majorations de revalorisation, allocations supplémentaires ainsi que les prestations en capital et les versements effectués à titre de remboursement des cotisations;

10. Le terme "périodes d'assurance" désigne les périodes de cotisations et les périodes assimilées définies en tant que telles par les législations des deux États contractants.

(2) Tous les autres termes de la présente Convention ont la signification qui leur est attribuée dans les législations des deux Etats contractants.

Article 2. Champ d'application matériel

(1) La présente Convention s'applique aux législations concernant:

1. En Autriche:

- a) L'assurance-maladie,
- b) L'assurance-accidents,
- c) L'assurance-pension;

2. En Tunisie:

- a) L'assurance-maladie,
- b) L'assurance-accidents du travail et maladies professionnelles,
- c) L'assurance-pension.

(2) La présente Convention s'applique également à toutes les législations qui résument, modifient ou complètent les législations définies au paragraphe (1).

(3) Toutefois, elle ne s'applique pas aux systèmes d'indemnisation en faveur des victimes de guerre et de ses conséquences; elle ne s'applique pas non plus:

En ce qui concerne l'Autriche, à la législation sur l'assurance des notaires,

En ce qui concerne la Tunisie, à la législation concernant les agents relevant du secteur public.

Article 3. Champ d'application personnel

A moins qu'il n'en soit disposé autrement, la présente Convention est applicable aux ressortissants des États contractants ainsi qu'aux membres de leur famille et à d'autres personnes en ce qui concerne les droits dérivés des droits d'un ressortissant de l'un des États contractants.

Article 4. Egalité de traitement

(1) A moins que la présente Convention n'en dispose autrement, les ressortissants de chacun des deux États contractants sont assimilés aux ressortissants de l'autre État contractant pour l'application de la législation de celui-ci.

(2) Les dispositions du paragraphe (1) du présent article ne portent pas atteinte aux:

a) Règles de répartition des charges en matière d'assurance prévues dans les Accords entre les États contractants avec des États tiers;

b) Législations des deux États contractants relatives à l'assurance des personnes employées auprès d'une représentation officielle d'un des deux États contractants dans un État tiers ou des membres de ces représentations;

c) Dispositions de la législation autrichienne relative à la prise en compte de périodes de service militaire de guerre et de périodes qui leur sont assimilées;

d) Dispositions de la législation autrichienne relative à la représentation des assurés et des employeurs dans les organes des institutions et des fédérations ainsi que dans les juridictions en matière de sécurité sociale.

Article 5. Transfert de prestations

(1) A moins qu'il n'en soit autrement disposé par la présente Convention, les prestations en espèces d'invalidité, de vieillesse ou de survivants, les rentes d'accidents du travail ou de maladies professionnelles et les allocations au décès acquises au titre de la législation d'un État contractant ne peuvent subir aucune réduction, ni modification, ni suspension, ni suppression, ni confiscation du fait que le bénéficiaire séjourne ou réside sur le territoire de l'autre État contractant.

(2) Les dispositions du paragraphe (1) du présent article ne s'étendent pas, en vertu de la législation autrichienne, à l'indemnité compensatrice.

TITRE II. DISPOSITIONS DÉTERMINANT LA LÉGISLATION APPLICABLE

Article 6. Dispositions générales

Sous réserve des dispositions de l'article 7, l'obligation d'assurance est déterminée selon la législation de l'État contractant sur le territoire duquel l'activité professionnelle est exercée. En cas d'exercice d'une activité professionnelle salariée, cette règle vaut également si le siège de l'employeur se trouve sur le territoire de l'autre État contractant.

Article 7. Dispositions particulières

(1) Le travailleur occupé par une entreprise ayant son siège sur le territoire d'un État contractant et qui est détaché sur le territoire de l'autre Etat contractant reste soumis à la législation du premier État contractant pendant les 24 premiers mois de calendrier de son détachement.

(2) Le travailleur qui est occupé par une entreprise d'aviation ayant son siège sur le territoire d'un État contractant et qui est détaché de ce territoire sur le territoire de l'autre État contractant reste soumis à la législation du premier État contractant.

(3) L'équipage d'un bâtiment maritime ainsi que d'autres personnes qui sont occupées d'une façon permanente sur un tel bâtiment, sont soumis à la législation de l'État contractant dont le bâtiment en question bat pavillon.

(4) Les personnes occupées par des services administratifs publics détachées du territoire d'un État contractant sur le territoire de l'autre État contractant, et le personnel qui selon la législation applicable leur est assimilé sont soumis à la législation de l'État contractant qui les occupe.

(5) La présente Convention n'affecte en rien les dispositions de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques du 18 avril 1961, ni celles de la Convention de Vienne sur les relations consulaires du 24 avril 1963.

Article 8. Exceptions

(1) Sur demande commune du travailleur salarié et de son employeur, les autorités compétentes des deux États contractants, en considération de la nature et des conditions de l'emploi, pourront convenir d'admettre l'exemption des dispositions des articles 6 et 7.

(2) Lorsque d'après le paragraphe (1), un travailleur salarié est soumis à la législation d'un des États contractants tout en exerçant son activité salariée sur le territoire de l'autre État contractant, la législation est applicable comme si l'intéressé exerçait cette activité sur le territoire du premier État contractant.

TITRE III. DISPOSITIONS PARTICULIÈRES

CHAPITRE IER. MALADIE, MATERNITÉ ET DÉCÈS (ALLOCATION-DÉCÈS)

Article 9. Totalisation des périodes d'assurance

Pour l'ouverture, le maintien ou le recouvrement du droit aux prestations ainsi que pour la durée du service des prestations, les périodes d'assurance accomplies sous les législations des deux États contractants seront totalisées à condition qu'elles ne se superposent pas.

Article 10. Titulaires de pensions

(1) Lorsque le titulaire de pensions dues en vertu de la législation des deux États contractants réside sur le territoire d'un Etat contractant, les prestations en nature lui sont servies, ainsi qu'aux membres de sa famille, par l'institution du lieu de sa résidence, comme s'il était titulaire d'une pension due en vertu de la seule législation de l'Etat contractant de résidence. Les dites prestations sont à la charge de l'institution de l'État contractant de résidence.

(2) Lorsque le titulaire d'une pension due en vertu de la législation d'un seul des États contractants réside sur le territoire de l'autre État contractant, les prestations en nature sont

servies à lui-même et aux membres de sa famille par l'institution du lieu de sa résidence comme s'il était titulaire d'une pension due en vertu de la législation de l'Etat contractant de sa résidence. Ces prestations sont à la charge de l'institution compétente de l'État contractant dans lequel l'institution débitrice de la pension a son siège.

Article 11. Institutions du lieu de résidence

Les prestations en nature prévues par le paragraphe (2) de l'article 10 sont servies:

En Autriche: par la "Gebietskrankenkasse" compétente pour le lieu de résidence de la personne intéressée,

En Tunisie: par la Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

Article 12. Remboursement des frais

(1) En ce qui concerne les prestations en nature servies dans les cas visés au paragraphe (2) de l'article 10, l'institution compétente est tenue de rembourser le montant des dites prestations.

(2) Après consultation des institutions intéressées, les autorités compétentes peuvent convenir dans un souci de simplification administrative que les remboursements sur facture sont remplacés par des remboursements forfaitaires.

(3) Dans les cas visés au paragraphe (2) de l'article 10, le remboursement des prestations accordées aux ayants-droit de l'assurance-pension autrichienne est à effectuer à charge des cotisations d'assurance-maladie des pensionnés perçues par le "Hauptverband der oesterreichischen Sozialversicherungsträger".

Article 13. Allocation-décès

(1) Lorsqu'une personne soumise à la législation d'un État contractant, ou un titulaire de pension ou un de leurs membres de famille est décédé sur le territoire de l'autre État contractant, le décès sera considéré comme s'il était survenu sur le territoire du premier État contractant.

(2) L'allocation-décès est à la charge de l'institution compétente même dans le cas où le bénéficiaire de prestations se trouve sur le territoire de l'autre État contractant.

CHAPITRE 2. MALADIES PROFESSIONNELLES

Article 14. Détermination de maladies professionnelles

(1) Les prestations en cas de maladie professionnelle susceptible d'être réparée en vertu de la législation des deux Etats contractants ne sont accordées qu'au titre de la législation de l'État contractant sur le territoire duquel l'emploi susceptible de provoquer une maladie professionnelle de cette nature a été exercée en dernier lieu, et sous réserve que l'intéressé remplisse les conditions prévues par cette législation.

(2) Dans les cas de la silicose et de l'asbestose les prestations en espèces, y compris les rentes, à verser conformément au paragraphe (1), sont remboursées à 50% par l'institution de l'autre Etat contractant à l'institution qui les a servies. Ceci ne vaut pas si la période d'activité accomplie dans l'autre État contractant susceptible de provoquer la silicose ou l'asbestose n'atteint pas 10% de la période d'activité totale susceptible de provoquer la silicose ou l'asbestose dans les deux États contractants.

(3) Si la législation d'un État contractant subordonne le bénéfice des prestations de maladie professionnelle à la condition que la maladie ait été constatée médicalement pour la première fois sur le territoire de cet État contractant, cette condition est réputée remplie lorsque la dite maladie a été constatée pour la première fois sur le territoire de l'autre État contractant.

Article 15. Réparation de maladies professionnelles

Lorsque, en cas d'aggravation d'une maladie professiounelle, une personne qui a bénéficié ou qui bénéficie d'une réparation pour une maladie professiounelle en vertu de la législation d'un État contractant fait valoir, pour une maladie professionnelle de même nature, des droits à prestations, en vertu de la législation de l'autre État contractant, les règles suivantes sont applicables:

a) Si la personne n'a pas exercé sur le territoire de ce dernier État contractant un emploi susceptible de provoquer la maladie professiounelle ou de l'aggraver, l'institution compétente du premier Etat contractant reste tenue de prendre à sa charge les prestations en vertu de sa propre législation, compte tenu de l'aggravation.

b) Si la personne a exercé sur le territoire de ce dernier État contractant un tel emploi, l'institution compétente du premier État contractant reste tenue de servir les prestations en vertu de sa propre législation, sans tenir compte de l'aggravation; l'institution compétente de l'autre État contractant octroie à la personne une prestation dont le montant est déterminé selon la législation de ce second État contractant et qui est égal à la différence entre le montant de la prestation due après l'aggravation et le montant qui aurait été dû si la maladie, avant l'aggravation, s'était déclarée sur son territoire.

CHAPITRE 3. VIEILLESSE, INVALIDITÉ ET DÉCÈS (PENSIONS)

Article 16. Totalisation des périodes d'assurance

(1) Si l'acquisition, le maintien ou le recouvrement du droit aux prestations dépend, selon la législation d'un État contractant, des périodes d'assurance accomplies, l'institution compétente de cet Etat contractant devra si nécessaire prendre en considération les périodes d'assurance accomplies selon les dispositions légales de l'autre État contractant et considérer celles-ci comme législation à laquelle elle devra se conformer pour autant que les périodes d'assurance accomplies en vertu des législations des deux Etats ne se superposent pas.

(2) Si la législation d'un État contractant subordonne l'octroi de certaines prestations à l'accomplissement de périodes d'assurance dans une profession soumise à un régime spécial ou dans une profession ou un emploi déterminé, les périodes accomplies sous la légis-

lation de l'autre Etat ne seront prises en compte, pour l'octroi de ces prestations, que si elles auraient été accomplies ou justifiées dans la même profession ou, le cas échéant, dans le même emploi.

Article 17. Périodes d'assurance inférieures à douze mois

(1) Si les périodes d'assurance accomplies en vertu de la législation de l'un des États contractants n'atteignent pas, pour le calcul de la prestation, dans leur ensemble douze mois, aucune prestation ne sera accordée en vertu de la dite législation. Ceci n'est pas valable si cette législation prévoit qu'un droit est acquis en vertu des périodes inférieures à cette période minimum.

(2) Les périodes visées au paragraphe (1) première phrase seront prises en compte par l'institution de l'autre État contractant, pour l'acquisition, le maintien et le recouvrement d'un droit à une prestation et pour la détermination du montant dû comme s'il s'agissait de périodes accomplies d'après sa propre législation.

SOUS CHAPITRE 1. PRESTATIONS SELON LA LÉGISLATION AUTRICHIENNE

Article 18. Détermination des droits à prestations

(1) Si une personne ayant accompli les périodes d'assurance prévues par la législation de l'un ou l'autre des deux Etats contractants ou ses ayants droit réclament des prestations, l'institution autrichienne compétente devra, en vertu de la législation autrichienne, décider si la personne concernée a droit à une prestation et ce, après avoir calculé les périodes d'assurance selon l'article 16 tout en considérant le paragraphe (2) ci-après.

(2) Lorsque la législation autrichienne prévoit que la période de paiement d'une pension prolonge la période de référence au cours de laquelle les périodes d'assurance doivent être accomplies, les périodes durant lesquelles une pension a été servie aux termes de la législation tunisienne prolongent ladite période de référence.

Article 19. Calcul des prestations

(1) Si l'ouverture du droit à une prestation aux termes de la législation autrichienne est établie sans recours aux dispositions de l'article 16, l'institution compétente autrichienne détermine le montant de la prestation conformément à la législation autrichienne compte tenu des seules périodes d'assurance accomplies aux termes de ladite législation.

(2) Si l'ouverture du droit à une prestation aux termes de la législation autrichienne est établie par suite des seules dispositions de l'article 16, l'institution compétente autrichienne détermine le montant de la prestation conformément à la législation autrichienne compte tenu des seules périodes d'assurance accomplies aux termes de ladite législation et des dispositions suivantes:

a) Les prestations ou parties de prestations dont le montant n'est pas fonction de la durée des périodes d'assurance sont calculées en fonction du rapport entre la durée des péri-

des d'assurance à prendre en compte pour le calcul de la prestation aux termes de la législation autrichienne et la période de trente ans, mais sans dépasser le plein montant.

b) Lorsque des périodes postérieures à la réalisation du risque doivent être prises en compte pour le calcul des prestations d'invalidité ou de survivants, de telles périodes ne sont prises en compte qu'en fonction du rapport entre la durée des périodes d'assurance à prendre en compte pour le calcul de la prestation aux termes de la législation autrichienne et les deux tiers du nombre de mois entiers s'étant écoulés depuis la date du 16eme anniversaire de la personne intéressée jusqu'à la date de la réalisation du risque, mais sans dépasser la période entière.

- c) L'alinéa a) du présent paragraphe ne s'applique pas:
- i) Aux prestations relatives à l'assurance complémentaire;
 - ii) Aux prestations accordées sous condition de ressources et visant à assurer un revenu minimum.

SOUS CHAPITRE 2. PRESTATIONS SELON LA LÉGISLATION TUNISIENNE

Article 20. Détermination des droits à prestations

Si une personne ayant accompli des périodes d'assurance prévues par la législation de l'un ou l'autre des deux États contractants ou ses ayants-droit réclame des prestations, l'institution tunisienne compétente devra, en vertu de la législation tunisienne, décider si la personne concernée a droit à une prestation et ce, après avoir calculé les périodes d'assurance selon l'article 16, tout en considérant les dispositions telles que ci-dessous:

- a) Les cotisations pour l'assurance complémentaire n'entrent pas en ligne de compte.
- b) Si la durée totale des périodes d'assurances à prendre en considération en vertu des législations des deux Etats contractants dépasse la durée maximale prévue par la législation tunisienne pour la fixation du montant de majoration, la prestation partielle due est calculée proportionnellement à la durée des périodes d'assurance à prendre en considération en vertu de la législation tunisienne et le maximum des mois d'assurance précité.

Article 21. Calcul des prestations

(1) Si l'intéressé remplit les conditions exigées par la législation tunisienne sans qu'il soit nécessaire de faire appel aux dispositions de l'article 16, le montant de la prestation sera déterminé en vertu de la seule législation tunisienne et compte tenu des seules périodes d'assurance accomplies sous la législation tunisienne.

(2) Si l'intéressé ne remplit pas les conditions requises pour faire valoir le droit aux prestations selon la législation tunisienne sur la base des seules périodes d'assurance y accomplies, l'institution compétente tunisienne détermine ce droit compte tenu de la totalisation des périodes d'assurance visée à l'article 16 de la présente Convention:

- a) Si le droit est acquis, ladite institution détermine pour ordre le montant théorique de la prestation à laquelle l'intéressé aurait droit si toutes les périodes d'assurance à prendre en

considération, en vertu des législations des deux États contractants, avaient été prises en considération exclusivement sous sa propre législation.

b) Sur la base dudit montant, l'institution compétente fixe le montant dû au prorata de la durée des périodes prises en considération sous ladite législation par rapport à la durée totale des périodes accomplies sous les législations des deux États contractants.

(3) Le montant visé aux paragraphes (1) et (2) du présent article est augmenté le cas échéant du montant des majorations découlant des cotisations qui ont été versées à l'assurance complémentaire.

TITRE IV. DISPOSITIONS DIVERSES

Article 22. Attributions des Autorités compétentes

Entraide juridique et administrative

(1) Les Autorités compétentes fixeront dans un arrangement les mesures administratives nécessaires pour l'application de la présente Convention.

(2) Les Autorités compétentes des deux États contractants se communiqueront:

a) Toutes les informations concernant les mesures prises pour l'application de la présente Convention;

b) Toutes les informations concernant les modifications de leur législation susceptibles de modifier l'application de la présente Convention.

(3) Pour l'application de la présente Convention, les Autorités et les institutions des États contractants se prêteront leurs bons offices et agiront comme s'il s'agissait de l'application de leur propre législation. Cette entraide administrative est gratuite.

(4) Les institutions et les Autorités des États contractants peuvent, aux fins de l'application de la présente Convention, communiquer directement les unes avec les autres ainsi qu'avec les personnes intéressées ou leurs mandataires.

(5) Les institutions et les Autorités d'un État contractant ne peuvent rejeter les demandes ou autres documents qui leur sont adressés du fait qu'ils sont rédigés dans la langue officielle de l'autre État contractant.

(6) Les examens médicaux auxquels il est procédé par application de la législation d'un État contractant et qui s'appliquent à des personnes séjournant ou résidant sur le territoire de l'autre État contractant, sont à la demande des services compétents, réalisés à leurs frais par l'institution du lieu de séjour ou de résidence.

(7) En matière d'assistance judiciaire, les dispositions y relatives de droit commun sont applicables.

Article 23. Organismes de liaison

Afin de faciliter l'application de la présente Convention et notamment en vue de l'établissement de relations simples et rapides entre les institutions entrant en ligne de compte des deux côtés, les Autorités compétentes procèdent à la création d'organismes de liaison.

Article 24. Exemptions

(1) Le bénéfice des exemptions ou réductions de taxes, de timbres, de droits de greffe ou d'enregistrement prévues par la législation d'un État contractant pour les pièces ou documents à produire en application de la législation de cet État contractant est étendu aux pièces et documents analogues à produire en application de la présente Convention ou de la législation de l'autre État contractant.

(2) Tous actes, documents et pièces quelconques à produire pour l'application de la présente Convention, sont dispensés de légalisation.

Article 25. Présentation de dossiers

(1) Les demandes, déclarations ou recours présentés en application de la présente Convention ou de la législation d'un État contractant, auprès d'une autorité, d'une institution ou d'un autre organisme compétent d'un État contractant, doivent être considérés comme demandes, déclarations ou recours présentés auprès d'une autorité, d'une institution ou d'un autre organisme compétent de l'autre État contractant.

(2) Une demande de prestations présentée conformément à la législation de l'un des États contractants vaut également la demande d'une prestation correspondante visée par la présente Convention conformément à la législation de l'autre État contractant prise en considération par la présente Convention. Cette disposition n'est pas applicable, si le requérant demande expressément de se servir à la liquidation d'une prestation de vieillesse qui serait acquise en vertu de la législation d'un État contractant.

(3) Les demandes, déclarations ou recours qui auraient dû être présentés en application de la législation d'un État contractant dans un délai déterminé auprès d'une autorité, d'une institution ou d'un autre organisme compétent de cet État contractant, sont recevables s'ils sont présentés dans le même délai auprès d'une autorité, d'une institution ou d'un autre organisme compétent de l'autre État contractant.

(4) Dans les cas prévus aux paragraphes (1) à (3) l'autorité, l'institution ou l'organisme saisi transmet sans retard ces demandes, déclarations ou recours à l'autorité, l'institution ou l'organisme compétent de l'autre État contractant, soit directement, soit par l'intermédiaire des Autorités compétentes des deux États contractants.

Article 26. Transactions financières

(1) Les institutions débitrices de prestations en vertu de la présente Convention s'en libéreront valablement dans la monnaie de leur pays. La conversion est effectuée au cours du jour valable lors du transfert de la prestation.

(2) Les montants des remboursements prévus par la présente Convention seront libellés dans la monnaie de l'État contractant de l'institution qui a assuré le service des prestations.

(3) Les transferts que comporte l'exécution de la présente Convention auront lieu conformément aux accords, en cette matière, en vigueur dans les deux États contractants au moment du transfert.

Article 27. Procédures d'exécution

Pour les décisions exécutoires des instances judiciaires ainsi que les actes authentiques exécutoires des institutions et des autorités d'un État contractant en matière de sécurité sociale selon l'article 2, la Convention signée le 23 juin 1977 entre la République Tunisienne et la République d'Autriche relative à la reconnaissance et l'exécution des décisions judiciaires et des actes authentiques en matière civile et commerciale, est applicable par analogie.

Article 28. Compensation d'avances

(1) Les avances payées par une institution d'un État contractant peuvent être retenues sur les arriérés d'une prestation correspondante due par une institution de l'autre État contractant pour la même période. Lorsque l'institution d'un État contractant a versé une prestation dépassant celle à laquelle l'intéressé a droit et lorsque l'institution de l'autre État contractant doit verser ultérieurement une prestation correspondante pour la même période, le montant dépassant la prestation due par le premier État contractant est à considérer comme avance au sens de la première phrase jusqu'à concurrence du montant des arriérés à verser par le second État contractant.

(2) Si une prestation de l'assistance sociale ou une prestation provisoire de l'assurance-chômage a été servie dans un État contractant à un bénéficiaire au cours d'une période pour laquelle le bénéficiaire avait droit à des prestations en espèces, l'institution obligée ou l'organisme payant retient, sur demande et pour le compte de l'organisme en question, les arriérés d'une prestation relative à cette même période jusqu'à concurrence de la prestation payée.

(3) Les retenues prévues aux paragraphes (1) et (2) s'effectuent conformément aux dispositions de la législation de l'État contractant applicable à l'institution qui opère ces retenues.

Article 29. Réparation de dommages

Lorsqu'une personne qui peut prétendre à des prestations selon la législation d'un État contractant pour un dommage survenu sur le territoire de l'autre État contractant a le droit de réclamer à un tiers la réparation de ce dommage en vertu de la législation de ce dernier État contractant, le droit à réparation passe à l'institution du premier Etat contractant, selon la législation qu'elle applique.

Article 30. Règlement de différends

(1) Les différends relatifs à l'interprétation ou à l'application de la présente Convention seront réglés par la voie diplomatique. Sur demande d'un État contractant et en second lieu, le différend peut être soumis à une commission ad hoc qui se composera, en nombre égal, de représentants des autorités compétentes des deux États contractants. Chaque délégation pourra nommer des experts.

(2) Au cas où un différend ne pourrait être réglé de cette manière, il sera, sur demande d'un État contractant, soumis à un tribunal arbitral qui sera constitué de la manière suivante:

a) Chacun des Etats contractants désignera un arbitre dans un délai d'un mois à partir de la date de réception de la demande d'arbitrage. Les deux arbitres ainsi nommés choisiront dans un délai de deux mois après la notification de l'État contractant qui a désigné son arbitre le dernier, un troisième arbitre ressortissant d'un État tiers.

b) Dans le cas où l'un des États contractants n'aura pas désigné d'arbitre dans le délai fixé, l'autre État contractant pourra demander au président de la Cour Internationale de Justice de le désigner. Il en sera de même, à la diligence de l'un ou l'autre État contractant à défaut d'entente sur le choix du tiers arbitre par les deux arbitres.

c) Toutefois, au cas où le président de la Cour Internationale de Justice serait un ressortissant de l'un des Etats contractants, les fonctions qui lui sont dévolues par le présent article seront confiées selon l'ordre de présence au vice-président de la Cour ou au premier membre de la Cour qui ne serait pas dans cette situation.

(3) Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Ses décisions sont obligatoires à l'encontre des deux États contractants. Chacun des États contractants prend à sa charge les frais afférents à l'arbitre qu'il désigne. Les autres frais sont répartis également entre les deux États contractants. Le tribunal arbitral fixe lui-même sa procédure.

TITRE V. DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Article 31. Dispositions transitoires

(1) La présente Convention n'ouvre aucun droit au paiement de prestations pour une période antérieure au 1er janvier 1997.

(2) Toute période d'assurance accomplie en vertu de la législation d'un État contractant avant le 1er janvier 1997 est prise en considération pour la détermination du droit aux prestations s'ouvrant conformément aux dispositions de la présente Convention.

(3) Sans préjudice des dispositions du paragraphe (1), la présente Convention s'applique également aux cas d'assurance survenus avant le 1er janvier 1997 pour autant que les droits antérieurement liquidés n'aient pas donné lieu à un règlement en capital.

(4) Les prestations déterminées avant le 1er janvier 1997 ne seront plus déterminées de nouveau.

Article 32. Entrée en vigueur

(1) La présente Convention sera ratifiée et les instruments de ratification seront échangés aussitôt que possible à Tunis.

(2) La présente Convention entre en vigueur le premier jour du mois suivant celui de l'échange des instruments de ratification et prendra effet rétroactivement à partir du 1er janvier 1997.

Article 33. Expiration

(1) La présente Convention est conclue pour une durée indéterminée. Chaque État contractant peut dénoncer par la voie diplomatique la présente Convention à l'expiration d'une année civile en respectant un délai de préavis de trois mois.

(2) En cas de dénonciation, les dispositions de la présente Convention resteront applicables aux droits acquis, nonobstant les dispositions restrictives que les régimes intéressés prévoiraient pour le cas de séjour à l'étranger d'un assuré.

En foi de quoi les plénipotentiaires ont signé la présente Convention et l'ont revêtue de leur sceau.

Fait à Vienne, le 23 Juin 1999, en deux exemplaires originaux. Chaque exemplaire étant rédigé en langues allemande, arabe et française et faisant foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes allemand et arabe, le texte français prévaut.

Pour la République d'Autriche:

DR. BENITA FERRERO-WALDNER

Pour la République Tunisienne:

TAHER SIOUD

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

ABKOMMEN

ZWISCHEN DER REPUBLIK ÖSTERREICH UND DER TUNESISCHEN REPUBLIK ÜBER SOZIALE SICHERHEIT

Die Republik Österreich
und
die Tunesische Republik,

von dem Wunsche geleitet, die gegenseitigen Beziehungen zwischen den beiden Staaten auf dem Gebiet der sozialen Sicherheit zu regeln und mit der Rechtsentwicklung in Einklang zu bringen,

in Anerkennung des Grundsatzes der Gleichbehandlung der Staatsangehörigen der beiden Staaten bei Anwendung der innerstaatlichen Rechtsvorschriften über soziale Sicherheit und der Aufrechterhaltung der erworbenen Ansprüche und Anwartschaften,

sind übereingekommen, folgendes Abkommen zu schließen:

ABSCHNITT I ALLGEMEINE BESTIMMUNGEN

Artikel 1

Begriffsbestimmungen

- (1) In diesem Abkommen bedeuten die Ausdrücke
1. „Österreich“
die Republik Österreich,
„Tunesien“
die Tunesische Republik;
 2. „Gebiet“
in Bezug auf Österreich
dessen Bundesgebiet,
in Bezug auf Tunesien
das Hoheitsgebiet der tunesischen Republik;
 3. „Staatsangehöriger“
in Bezug auf Österreich
dessen Staatsbürger,
in Bezug auf Tunesien
eine Person tunesischer Staatsangehörigkeit im Sinne des tunesischen Staatsangehörigkeitsgesetzes;
 4. „Rechtsvorschriften“
die Gesetze, Verordnungen und Satzungen, die sich auf die in Artikel 2 Absatz 1 bezeichneten Zweige der sozialen Sicherheit beziehen;
 5. „zuständige Behörde“
in Bezug auf Österreich
die Bundesminister, die mit der Anwendung der in Artikel 2 Absatz 1 Ziffer 1 bezeichneten Rechtsvorschriften betraut sind,
in Bezug auf Tunesien
den Minister für soziale Angelegenheiten;
 6. „Träger“
die Einrichtung oder die Behörde, der die Durchführung der in Artikel 2 Absatz 1 bezeichneten Rechtsvorschriften oder eines Teiles davon obliegt;
 7. „zuständiger Träger“
den Träger, bei dem die betreffende Person im Zeitpunkt des Antrages auf Leistung versichert ist oder gegen den sie einen Anspruch auf Leistungen hat oder noch hätte, wenn sie sich im Gebiet des Vertragsstaates, in dem sie zuletzt versichert war, aufhalten würde;
 8. „Familienangehöriger“

einen Familienangehörigen nach den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates, in dem der Träger, zu dessen Lasten die Leistungen zu gewähren sind, seinen Sitz hat;

9. „Geldleistung“, „Rente“ oder „Pension“

eine Geldleistung, Rente oder Pension einschließlich aller ihrer Teile aus öffentlichen Mitteln, aller Zuschläge, Anpassungsbeträge, Zulagen sowie Kapitalabfindungen und Zahlungen, die als Beitragserstattungen geleistet werden;

10. „Versicherungszeiten“

Beitragszeiten und gleichgestellte Zeiten, die nach den Rechtsvorschriften der beiden Vertragsstaaten als solche gelten.

(2) In diesem Abkommen haben andere Ausdrücke die Bedeutung, die ihnen nach den Rechtsvorschriften der beiden Vertragsstaaten zukommt.

Artikel 2

Sachlicher Geltungsbereich

(1) Dieses Abkommen bezieht sich

1. auf die österreichischen Rechtsvorschriften über

- a) die Krankenversicherung,
- b) die Unfallversicherung,
- c) die Pensionsversicherung;

2. auf die tunesischen Rechtsvorschriften über

- a) die Kranken-, Mutterschafts- und Sterbegeldversicherung,
- b) die Arbeitsunfall- und Berufskrankheitenversicherung,
- c) die Pensionsversicherung.

(2) Dieses Abkommen bezieht sich auch auf alle Rechtsvorschriften, welche die in Absatz I bezeichneten Rechtsvorschriften zusammenfassen, ändern oder ergänzen.

(3) Dieses Abkommen bezieht sich nicht auf Rechtsvorschriften über einen neuen Zweig der sozialen Sicherheit und nicht auf Systeme für Opfer des Krieges und seiner Folgen; es bezieht sich ferner nicht in Bezug auf Österreich
auf die Rechtsvorschriften über die Notarversicherung,
in Bezug auf Tunesien
auf die Rechtsvorschriften über die im öffentlichen Dienst Beschäftigten.

Artikel 3

Persönlicher Geltungsbereich

Dieses Abkommen gilt, soweit es nichts anderes bestimmt, für die Staatsangehörigen der Vertragsstaaten sowie für ihre Familienangehörigen und andere Personen hinsichtlich der Rechte, die sie von einem Staatsangehörigen eines Vertragsstaates ableiten.

Artikel 4

Gleichbehandlung

(1) Bei Anwendung der Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates stehen, soweit dieses Abkommen nichts anderes bestimmt, dessen Staatsangehörigen die Staatsangehörigen des anderen Vertragsstaates gleich.

(2) Absatz 1 berührt nicht

- a) Versicherungslastregelungen in zwischenstaatlichen Verträgen der Vertragsstaaten mit anderen Staaten;
- b) die Rechtsvorschriften der beiden Vertragsstaaten betreffend die Versicherung der bei einer amtlichen Vertretung eines der beiden Vertragsstaaten in Drittstaaten oder bei Mitgliedern einer solchen Vertretung beschäftigten Personen;
- c) die österreichischen Rechtsvorschriften betreffend die Berücksichtigung von Kriegsdienstzeiten oder diesen gleichgestellten Zeiten;
- d) die österreichischen Rechtsvorschriften betreffend die Mitwirkung der Versicherten und der Dienstgeber in den Organen der Träger und der Verbände sowie in der Rechtsprechung im Bereich der sozialen Sicherheit.

Artikel 5 Leistungstransfer

(1) Soweit dieses Abkommen nichts anderes bestimmt, werden die Geldleistungen bei Invalidität, Alter oder an Hinterbliebene, die Renten bei Arbeitsunfall oder Berufskrankheit und die Sterbegelder, auf die nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates Anspruch besteht, nicht deshalb gekürzt, geändert, zum Ruhen gebracht, entzogen oder beschlagnahmt, weil sich der Berechtigte im Gebiet des anderen Vertragsstaates vorübergehend oder gewöhnlich aufhält.

(2) Absatz 1 bezieht sich hinsichtlich der österreichischen Rechtsvorschriften nicht auf die Ausgleichszulage.

ABSCHNITT II

BESTIMMUNGEN ÜBER DIE ANZUWENDENDEN RECHTSVORSCHRIFTEN

Artikel 6

Allgemeine Regelung

Die Versicherungspflicht einer erwerbstätigen Person richtet sich, sofern Artikel 7 nichts anderes bestimmt, nach den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates, in dessen Gebiet die Erwerbstätigkeit ausgeübt wird. Dies gilt bei Ausübung einer unselbständigen Erwerbstätigkeit auch dann, wenn sich der Sitz des Dienstgebers im Gebiet des anderen Vertragsstaates befindet.

Artikel 7

Besondere Regelungen

(1) Wird ein Dienstnehmer von einem Unternehmen mit Sitz im Gebiet eines der Vertragsstaaten in das Gebiet des anderen Vertragsstaates entsendet, so sind während der ersten 24 Kalendermonate nach dieser Entsendung die Rechtsvorschriften des ersten Vertragsstaates weiter anzuwenden.

(2) Wird ein Dienstnehmer eines Luftfahrtunternehmens mit dem Sitz im Gebiet eines Vertragsstaates aus dessen Gebiet in das Gebiet des anderen Vertragsstaates entsendet, so sind die Rechtsvorschriften des ersten Vertragsstaates weiter anzuwenden.

(3) Die Besatzung eines Seeschiffes sowie andere nicht nur vorübergehend auf einem Seeschiff beschäftigte Personen unterliegen den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates, dessen Flagge das Schiff führt.

(4) Wird ein öffentlich-rechtlich Bediensteter oder ein ihm nach den Rechtsvorschriften des in Betracht kommenden Vertragsstaates Gleichgestellter in das Gebiet des anderen Vertragsstaates entsendet, so gelten die Rechtsvorschriften des Vertragsstaates, bei dessen Verwaltung er beschäftigt ist.

(5) Dieses Abkommen berührt nicht die Bestimmungen des Wiener Übereinkommens über diplomatische Beziehungen vom 18. April 1961 oder des Wiener Übereinkommens über konsularische Beziehungen vom 24. April 1963.

Artikel 8

Ausnahmen

(1) Auf gemeinsamen Antrag des Dienstnehmers und seines Dienstgebers können die zuständigen Behörden der beiden Vertragsstaaten einvernehmlich Ausnahmen von den Artikeln 6 und 7 vereinbaren, wobei auf die Art und die Umstände der Beschäftigung Bedacht zu nehmen ist.

(2) Gelten für einen Dienstnehmer nach Absatz 1 die Rechtsvorschriften des einen Vertragsstaates, obwohl er die Beschäftigung im Gebiet des anderen Vertragsstaates ausübt, so sind die Rechtsvorschriften so anzuwenden, als ob er diese Beschäftigung im Gebiet des ersten Vertragsstaates ausüben würde.

ABSCHNITT III BESONDERE BESTIMMUNGEN

Kapitel 1

Krankheit, Mutterschaft und Tod (Sterbegeld)

Artikel 9

Zusammenrechnung der Versicherungszeiten

Die nach den Rechtsvorschriften der beiden Vertragsstaaten zurückgelegten Versicherungszeiten sind für den Erwerb, die Aufrechterhaltung oder das Wiederaufleben eines Leistungsanspruches und die Dauer der Leistungsgewährung zusammenzurechnen, soweit sie nicht auf dieselbe Zeit entfallen.

Artikel 10

Pensionsbezieber

(1) Wohnt ein nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten zum Bezug von Pensionen Berechtigter im Gebiet eines Vertragsstaates, so werden ihm und seinen Familienangehörigen Sachleistungen von dem Träger seines Wohnortes gewährt, als ob er zum Bezug einer Pension lediglich auf Grund der Rechtsvorschriften des Vertragsstaates berechtigt wäre, in dem er wohnt. Diese Leistungen gehen zu Lasten des Trägers des Vertragsstaates, in dem der Berechtigte wohnt.

(2) Wohnt ein nach den Rechtsvorschriften nur eines Vertragsstaates zum Bezug einer Pension Berechtigter im Gebiet des anderen Vertragsstaates, so werden ihm und seinen Familienangehörigen Sachleistungen von dem Träger seines Wohnortes gewährt, als ob er zum Bezug einer Pension nach den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates berechtigt wäre, in dem er wohnt. Diese Leistungen gehen zu Lasten des zuständigen Trägers des Vertragsstaates, in dem der zur Pensionszahlung verpflichtete Träger seinen Sitz hat.

Artikel 11

Träger des Wohnortes

Die nach Artikel 10 Absatz 2 in Betracht kommenden Sachleistungen werden gewährt
in Österreich
von der für den Wohnort der betreffenden Person in Betracht kommenden Gebietskrankenkasse,
in Tunesien
von der Staatlichen Kasse für soziale Sicherheit.

Artikel 12 Kostenerstattung

(1) Bei Sachleistungen, die nach Artikel 10 Absatz 2 gewährt werden, hat der zuständige Träger den Betrag dieser Leistung zu erstatten.

(2) Die zuständigen Behörden können nach Anhörung der beteiligten Träger zur verwaltungsmäßigen Vereinfachung vereinbaren, dass anstelle von Einzelabrechnungen der Aufwendungen Pauschalzahlungen treten.

(3) In den Fällen des Artikels 10 Absatz 2 ist der Ersatz der Aufwendungen für Anspruchsberechtigte aus der österreichischen Pensionsversicherung aus den beim Hauptverband der österreichischen Sozialversicherungsträger einlangenden Beiträgen zur Krankenversicherung der Pensionisten zu leisten.

Artikel 13 Sterbegeld

(1) Stirbt eine Person, für die die Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates gelten, ein Pensionsberechtigter oder einer ihrer Familienangehörigen im Gebiet des anderen Vertragsstaates, so gilt der Tod als im Gebiet des ersten Vertragsstaates eingetreten.

(2) Das Sterbegeld geht zu Lasten des zuständigen Trägers auch dann, wenn sich der Berechtigte im Gebiet des anderen Vertragsstaates befindet.

Kapitel 2

Berufskrankheiten

Artikel 14

Feststellung von Berufskrankheiten

(1) Wäre eine Berufskrankheit nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten zu entschädigen, so sind Leistungen nur nach den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates zu gewähren, in dessen Gebiet zuletzt eine Beschäftigung ausgeübt wurde, die geeignet ist, eine solche Berufskrankheit zu verursachen, sofern die betreffende Person die nach diesen Rechtsvorschriften vorgesehenen Voraussetzungen erfüllt.

(2) In Fällen von Silikose oder Asbestose sind dem nach Absatz 1 zur Erbringung der Leistungen verpflichteten Träger die Aufwendungen für Geldleistungen einschließlich Renten vom Träger des anderen Vertragsstaates zur Hälfte zu erstatten; dies gilt nicht, wenn die Beschäftigungsdauer in diesem anderen Vertragsstaat, welche die Silikose oder Asbestose verursacht haben könnte, 10 von Hundert der gesamten Beschäftigungsdauer, die die Silikose oder Asbestose in den beiden Vertragsstaaten verursacht haben könnte, nicht erreicht.

(3) Hängt die Gewährung der Leistungen für eine Berufskrankheit nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates davon ab, daß die Krankheit zum ersten Mal im Gebiet dieses Vertragsstaates ärztlich festgestellt worden ist, so gilt diese Bedingung als erfüllt, wenn die betreffende Krankheit zum ersten Mal im Gebiet des anderen Vertragsstaates festgestellt worden ist.

Artikel 15

Entschädigung von Berufskrankheiten

Erhebt eine Person, die nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates eine Entschädigung für eine Berufskrankheit erhalten hat oder erhält, bei Verschlimmerung einer Berufskrankheit wegen einer gleichartigen Berufskrankheit nach den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates Anspruch auf Leistungen, so gelten folgende Regelungen:

- a) Hat die Person im Gebiet dieses Vertragsstaates keine Beschäftigung ausgeübt, die geeignet war, die Berufskrankheit zu verursachen oder zu verschlimmern, so bleibt der zuständige Träger des ersten Vertragsstaates verpflichtet, die Leistungen nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften unter Berücksichtigung der Verschlimmerung zu seinen Lasten zu gewähren.
- b) Hat die Person im Gebiet des letzten Vertragsstaates eine derartige Beschäftigung ausgeübt, so bleibt der zuständige Träger des ersten Vertragsstaates verpflichtet, die Leistungen nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften ohne Berücksichtigung der Verschlimmerung zu gewähren; der zuständige Träger des anderen Vertragsstaates gewährt der Person eine Leistung, deren Höhe sich nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften bestimmt und dem Unterschiedsbetrag zwischen der nach der Verschlimmerung geschuldeten Leistung und dem Betrag entspricht, der geschuldet sein würde, wenn die Krankheit vor der Verschlimmerung in seinem Gebiet eingetreten wäre.

Kapitel 3

Alter, Invalidität und Tod (Pensionen)

Artikel 16

Zusammenrechnung der Versicherungszeiten

(1) Hängt nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates der Erwerb, die Aufrechterhaltung oder das Wiederaufleben eines Leistungsanspruches von der Zurücklegung von Versicherungszeiten ab, so hat der zuständige Träger dieses Vertragsstaates, soweit erforderlich, die nach den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates zurückgelegten Versicherungszeiten zu berücksichtigen, als wären es nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften zurückgelegte Versicherungszeiten, soweit sie nicht auf dieselbe Zeit entfallen.

(2) Hängt nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates die Gewährung bestimmter Leistungen von der Zurücklegung der Versicherungszeiten in einem Beruf, für den ein Sondersystem besteht, oder in einem bestimmten Beruf oder in einer bestimmten Beschäftigung ab, so sind für die Gewährung dieser Leistungen die nach den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates zurückgelegten Versicherungszeiten nur zu berücksichtigen, wenn sie in einem entsprechenden System oder, wenn ein solches nicht besteht, im gleichen Beruf oder in der gleichen Beschäftigung zurückgelegt worden sind.

Artikel 17

Versicherungszeiten unter zwölf Monaten

(1) Erreichen die Versicherungszeiten, die nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates zu berücksichtigen sind, insgesamt nicht zwölf Monate für die Berechnung der Leistung, so wird nach diesen Rechtsvorschriften keine Leistung gewährt. Dies gilt nicht, wenn nach diesen Rechtsvorschriften ein Leistungsanspruch allein auf Grund dieser Versicherungszeiten besteht.

(2) Die in Absatz 1 erster Satz genannten Versicherungszeiten sind von dem Träger des anderen Vertragsstaates für den Erwerb, die Aufrechterhaltung und das Wiederaufleben eines Leistungsanspruches sowie dessen Ausmaß so zu berücksichtigen, als wären es nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften zurückgelegte Versicherungszeiten.

Teil 1

Leistungen nach den österreichischen Rechtsvorschriften

Artikel 18

Feststellung der Leistungen

(1) Beanspruchen eine Person, die nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten Versicherungszeiten erworben hat, oder ihre Hinterbliebenen Leistungen, so hat der zuständige österreichische Träger nach den österreichischen Rechtsvorschriften festzustellen, ob die betreffende Person unter Zusammenrechnung der Versicherungszeiten nach Artikel 16 und unter Berücksichtigung des Absatzes 2 Anspruch auf Leistung hat.

(2) Verlängern nach den österreichischen Rechtsvorschriften Zeiten der Pensionsgewährung den Zeitraum, in dem die Versicherungszeiten zurückgelegt sein müssen, so verlängert sich dieser Zeitraum auch durch entsprechende Zeiten der Pensionsgewährung nach den tunesischen Rechtsvorschriften.

Artikel 19

Berechnung der Leistungen

(1) Besteht nach den österreichischen Rechtsvorschriften auch ohne Anwendung des Artikels 16 ein Leistungsanspruch, so hat der zuständige österreichische Träger die Leistung ausschließlich auf Grund der nach den österreichischen Rechtsvorschriften zu berücksichtigenden Versicherungszeiten festzustellen.

(2) Besteht nach den österreichischen Rechtsvorschriften nur unter Anwendung des Artikels 16 ein Leistungsanspruch, so hat der zuständige österreichische Träger die Leistung ausschließlich auf Grund der nach den österreichischen Rechtsvorschriften zu berücksichtigenden Versicherungszeiten sowie unter Berücksichtigung der folgenden Bestimmungen festzustellen:

- a) Leistungen oder Leistungsteile, deren Betrag nicht von der Dauer der zurückgelegten Versicherungszeiten abhängig ist, gebühren im Verhältnis der nach den österreichischen Rechtsvorschriften für die Berechnung der Leistung zu berücksichtigenden Versicherungszeiten zu 30 Jahren, höchstens jedoch bis zur Höhe des vollen Betrages.
- b) Sind bei der Berechnung von Leistungen bei Invalidität oder an Hinterbliebene nach dem Eintritt des Versicherungsfalles liegende Zeiten zu berücksichtigen, so sind diese Zeiten nur im Verhältnis der nach den österreichischen Rechtsvorschriften für die Berechnung der Leistung zu berücksichtigenden Versicherungszeiten zu zwei Dritteln der vollen Kalendermonate von der Vollendung des 16. Lebensjahres der betreffenden Person bis zum Eintritt des Versicherungsfalles zu berücksichtigen, höchstens jedoch bis zum vollen Ausmaß.
- c) Buchstabe a gilt nicht
 - i) hinsichtlich von Leistungen aus einer Höherversicherung,

ii) hinsichtlich von einkommensabhängigen Leistungen oder Leistungsteilen zur Sicherstellung eines Mindesteinkommens.

Teil 2

Leistungen nach den tunesischen Rechtsvorschriften

Artikel 20

Feststellung der Leistungen

Beanspruchen eine Person, die nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten Versicherungszeiten erworben hat, oder ihre Hinterbliebenen Leistungen, so hat der zuständige tunesische Träger nach den tunesischen Rechtsvorschriften festzustellen, ob die betreffende Person unter Zusammenrechnung der Versicherungszeiten nach Artikel 16 und unter Berücksichtigung folgender Bestimmungen Anspruch auf Leistung hat:

- a) Beiträge zur Zusatzversicherung werden nicht berücksichtigt.
- b) Übersteigt die Gesamtdauer der nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten zu berücksichtigenden Versicherungszeiten das nach den tunesischen Rechtsvorschriften für die Bemessung des Steigerungsbetrages festgelegte Höchstmaß, so ist die geschuldete Teilleistung nach dem Verhältnis zu berechnen, das zwischen der Dauer der nach den tunesischen Rechtsvorschriften zu berücksichtigenden Versicherungszeiten und dem erwähnten Höchstmaß von Versicherungsmonaten besteht.

Artikel 21

Berechnung der Leistungen

(1) Erfüllt die betreffende Person die nach den tunesischen Rechtsvorschriften für den Leistungsanspruch erforderlichen Voraussetzungen auch ohne Anwendung des Artikels 16, so ist der Betrag der Leistung ausschließlich nach den tunesischen Rechtsvorschriften und ausschließlich unter Berücksichtigung der nach tunesischen Rechtsvorschriften zurückgelegten Versicherungszeiten festzustellen.

(2) Erfüllt die betreffende Person die nach den tunesischen Rechtsvorschriften für den Leistungsanspruch erforderlichen Voraussetzungen nicht allein auf Grund der nach diesen Rechtsvorschriften zurückgelegten Versicherungszeiten, so hat der zuständige tunesische Träger den Leistungsanspruch unter Zusammenrechnung der Versicherungszeiten nach Artikel 16 festzustellen:

- a) Besteht ein Anspruch, so hat der in Betracht kommende Träger zunächst den theoretischen Betrag der Leistung zu berechnen, die zustehen würde, wenn alle nach den Rechtsvorschriften der beiden Vertragsstaaten zu berücksichtigenden Versicherungszeiten ausschließlich nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften zu berücksichtigen wären.
- b) Auf Grund dieses Betrages hat der Träger den geschuldeten Betrag nach dem Verhältnis festzusetzen, das zwischen der Dauer der nach den von ihm anzuwendenden Rechtsvorschriften zu berücksichtigenden Zeiten und der Gesamtdauer der nach den Rechtsvorschriften beider Vertragsstaaten zu berücksichtigenden Zeiten besteht.

(3) Der nach den Absätzen 1 und 2 errechnete Betrag erhöht sich gegebenenfalls um die Steigerungsbeträge für Beiträge zur Zusatzversicherung.

ABSCHNITT IV VERSCHIEDENE BESTIMMUNGEN

Artikel 22

Aufgabe der zuständigen Behörden, Rechts- und Amtshilfe

(1) Die zuständigen Behörden werden die zur Durchführung dieses Abkommens notwendigen Verwaltungsmaßnahmen in einer Vereinbarung regeln.

- (2) Die zuständigen Behörden der beiden Vertragsstaaten unterrichten einander
 - a) über alle zur Anwendung dieses Abkommens getroffenen Maßnahmen;
 - b) über alle die Anwendung dieses Abkommens berührenden Änderungen ihrer Rechtsvorschriften.

(3) Bei der Anwendung dieses Abkommens haben die Behörden und Träger der Vertragsstaaten einander zu unterstützen und wie bei der Anwendung ihrer eigenen Rechtsvorschriften zu handeln. Diese Amtshilfe ist kostenlos.

(4) Die Träger und Behörden der Vertragsstaaten können zwecks Anwendung dieses Abkommens miteinander sowie mit beteiligten Personen oder deren Beauftragten unmittelbar in Verbindung treten.

(5) Die Träger und Behörden eines Vertragsstaates dürfen die bei ihnen eingereichten Anträge und sonstige Schriftstücke nicht deshalb zurückweisen, weil sie in der Amtssprache des anderen Vertragsstaates abgefaßt sind.

(6) Ärztliche Untersuchungen, die in Durchführung der Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates vorgenommen werden und Personen betreffen, die sich im Gebiet des anderen Vertragsstaates aufhalten, werden auf Ersuchen der zuständigen Stelle zu ihren Lasten vom Träger des Aufenthaltsortes veranlaßt.

(7) Für die gerichtliche Rechtshilfe gelten die jeweiligen auf die Rechtshilfe in bürgerlichen Rechtssachen anwendbaren Bestimmungen.

Artikel 23 Verbindungsstellen

Die zuständigen Behörden haben zur Erleichterung der Durchführung dieses Abkommens, insbesondere zur Herstellung einer einfachen und raschen Verbindung zwischen den beiderseits in Betracht kommenden Trägern, Verbindungsstellen zu errichten.

Artikel 24 Befreiungen

(1) Jede in den Vorschriften eines Vertragsstaates vorgesehene Befreiung oder Ermäßigung von Steuern, Stempel-, Gerichts- oder Eintragsgebühren für Schriftstücke oder Urkunden, die in Anwendung dieser Rechtsvorschriften vorzulegen sind, wird auf die entsprechenden Schriftstücke und Urkunden erstreckt, die in Anwendung dieses Abkommens oder der Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates vorzulegen sind.

(2) Urkunden, Dokumente und Schriftstücke jeglicher Art, die in Anwendung dieses Abkommens vorgelegt werden müssen, bedürfen keiner Beglaubigung.

Artikel 25 Einreichung von Schriftstücken

(1) Anträge, Erklärungen oder Rechtsmittel, die in Anwendung dieses Abkommens oder der Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates bei einer Behörde, einem Träger oder einer sonstigen zuständigen Einrichtung eines Vertragsstaates eingereicht werden, sind als bei einer Behörde, einem Träger oder einer sonstigen zuständigen Einrichtung des anderen Vertragsstaates eingereichte Anträge, Erklärungen oder Rechtsmittel anzusehen.

(2) Ein nach den Rechtsvorschriften des einen Vertragsstaates gestellter Antrag auf eine Leistung gilt auch als Antrag auf eine entsprechende Leistung nach den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates, die unter Berücksichtigung dieses Abkommens in Betracht kommt; dies gilt nicht, wenn der Antragsteller ausdrücklich beantragt, daß die Feststellung einer nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates erworbenen Leistung bei Alter aufgeschoben wird.

(3) Anträge, Erklärungen oder Rechtsmittel, die in Anwendung der Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates innerhalb einer bestimmten Frist bei einer Behörde, einem Träger oder einer sonstigen zuständigen Einrichtung dieses Vertragsstaates einzureichen sind, können innerhalb der gleichen Frist bei der entsprechenden Stelle des anderen Vertragsstaates eingereicht werden.

(4) In den Fällen der Absätze 1 bis 3 übermittelt die in Anspruch genommene Stelle diese Anträge, Erklärungen oder Rechtsmittel entweder unmittelbar oder durch Vermittlung der zuständigen Behörden der Vertragsstaaten unverzüglich an die entsprechende zuständige Stelle des anderen Vertragsstaates.

Artikel 26
Zahlungsverkehr

(1) Die nach diesem Abkommen leistungspflichtigen Träger haben die Leistungen mit befreiender Wirkung in der für sie innerstaatlich maßgebenden Währung zu erbringen. Für die Umwandlung ist der Kurs maßgebend, der bei der Übermittlung der Leistung zugrunde gelegt wurde.

(2) Die in diesem Abkommen vorgesehenen Erstattungen haben in der Währung des Vertragsstaates zu erfolgen, in dem der Träger, der die Leistungen gewährt hat, seinen Sitz hat.

(3) Überweisungen auf Grund dieses Abkommens werden nach Maßgabe der Vereinbarungen vorgenommen, die auf diesem Gebiet in den beiden Vertragsstaaten im Zeitpunkt der Überweisung gelten.

Artikel 27
Vollstreckungsverfahren

Für die vollstreckbaren Entscheidungen der Gerichte sowie die vollstreckbaren öffentlichen Urkunden der Träger und Behörden eines Vertragsstaates im Bereich der in Artikel 2 bezeichneten Zweige der sozialen Sicherheit gilt der Vertrag vom 23. Juni 1977 zwischen der Republik Österreich und der tunesischen Republik über die Anerkennung und die Vollstreckung von gerichtlichen Entscheidungen und öffentlichen Urkunden auf dem Gebiet des Zivil- und Handelsrechts entsprechend.

Artikel 28
Verrechnung von Vorschüssen

(1) Hat ein Träger eines Vertragsstaates einen Vorschuß gezahlt, so kann die auf denselben Zeitraum entfallende Nachzahlung einer entsprechenden Leistung, auf die nach den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaates Anspruch besteht, ein gehalten werden. Hat der Träger des einen Vertragsstaates für eine Zeit, für die der Träger des anderen Vertragsstaates nachträglich eine entsprechende Leistung zu erbringen hat, eine höhere als die gebührende Leistung gezahlt, so gilt der diese Leistung übersteigende Betrag bis zur Höhe des nachzuzahlenden Betrages als Vorschuß im Sinne des ersten Satzes.

(2) Wurde in einem Vertragsstaat einem Leistungsberechtigten eine Leistung der Sozialhilfe oder eine vorläufige Leistung aus der Arbeitslosenversicherung während eines Zeitraumes gewährt, für den der Leistungsberechtigte Anspruch auf Geldleistungen hat, so behält der verpflichtete Träger oder die zahlende Stelle auf Ersuchen und für Rechnung der in Betracht kommenden Stelle die auf den gleichen Zeitraum entfallenden Nachzahlungen bis zur Höhe der gezahlten Leistungen ein.

(3) Die Einbehaltung nach den Absätzen 1 und 2 erfolgt nach den Rechtsvorschriften des Vertragsstaates, die für den die Einbehaltung vornehmenden Träger gelten.

Artikel 29
Schadenersatz

Hat eine Person, die nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates Leistungen für einen Schaden zu erhalten hat, der im Gebiet des anderen Vertragsstaates eingetreten ist, nach dessen Vorschriften gegen einen Dritten Anspruch auf Ersatz des Schadens, so geht der Ersatzanspruch auf den Träger des ersten Vertragsstaates nach den für ihn geltenden Rechtsvorschriften über.

Artikel 30
Streitbellegung

(1) Streitigkeiten über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden auf diplomatischem Wege beigelegt. Auf Verlangen eines Vertragsstaates kann die Streitigkeit des weiteren einer Ad-hoc-Kommission unterbreitet werden, die sich aus einer gleichen Anzahl von Vertretern der zuständigen Behörden beider Vertragsstaaten zusammensetzen wird. Jede Delegation kann Experten beziehen.

(2) Kann eine Streitigkeit auf diese Weise nicht beigelegt werden, so ist sie auf Verlangen eines Vertragsstaates einem Schiedsgericht zu unterbreiten, das wie folgt zu bilden ist:

- a) Jeder Vertragsstaat bestellt binnen einem Monat ab dem Empfang des Verlangens einer schiedsgerichtlichen Entscheidung einen Schiedsrichter. Die beiden so nominierten Schiedsrichter wählen innerhalb von zwei Monaten, nachdem der Vertragsstaat, der seinen Schiedsrichter zuletzt bestellt hat, dies notifiziert hat, einen Staatsangehörigen eines Drittstaates als dritten Schiedsrichter.
- b) Wenn ein Vertragsstaat innerhalb der festgesetzten Frist keinen Schiedsrichter bestellt hat, kann der andere Vertragsstaat den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofes ersuchen, einen solchen zu bestellen. Entsprechend ist über Aufforderung eines Vertragsstaates vorzugehen, wenn sich die beiden Schiedsrichter über die Wahl des dritten Schiedsrichters nicht einigen können.
- c) Für den Fall, daß der Präsident des Internationalen Gerichtshofes die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten besitzt, gehen die ihm durch diesen Artikel übertragenen Funktionen auf den Vizepräsidenten des Gerichtshofes oder auf den ranghöchsten Richter des Gerichtshofes über, auf den dieser Umstand nicht zutrifft.

(3) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidungen sind für die beiden Vertragsstaaten bindend. Jeder Vertragsstaat trägt die Kosten des Schiedsrichters, den er bestellt. Die übrigen Kosten werden von den Vertragsstaaten zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht regelt sein Verfahren selbst.

ABSCHNITT V

ÜBERGANGS- UND SCHLUSSBESTIMMUNGEN

Artikel 31

Übergangsbestimmungen

(1) Dieses Abkommen begründet keinen Anspruch auf Zahlung von Leistungen für die Zeit vor dem 1. Jänner 1997.

(2) Für die Feststellung des Anspruches auf Leistungen nach diesem Abkommen werden auch Versicherungszeiten berücksichtigt, die nach den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaates vor dem 1. Jänner 1997 zurückgelegt worden sind.

(3) Unbeschadet des Absatzes 1 gilt dieses Abkommen auch für Versicherungsfälle, die vor dem 1. Jänner 1997 eingetreten sind, soweit nicht früher festgestellte Ansprüche durch Kapitalzahlungen abgegolten worden sind.

(4) Leistungen, die vor dem 1. Jänner 1997 festgestellt wurden, sind nicht neu festzustellen.

Artikel 32

Inkrafttreten

(1) Dieses Abkommen ist zu ratifizieren. Die Ratifikationsurkunden sind so bald wie möglich in Tunis auszutauschen.

(2) Dieses Abkommen tritt am ersten Tag des Monats nach Ablauf des Monats in Kraft, in dem die Ratifikationsurkunden ausgetauscht werden, und ist rückwirkend mit 1. Jänner 1997 anzuwenden.

Artikel 33

Außerkrafttreten

(1) Dieses Abkommen wird auf unbestimmte Zeit geschlossen. Jeder Vertragsstaat kann es unter Einhaltung einer Frist von drei Monaten zum Ende eines Kalenderjahres schriftlich auf diplomatischem Weg kündigen.

(2) Im Falle der Kündigung gelten die Bestimmungen dieses Abkommens für erworbene Ansprüche weiter, und zwar ohne Rücksicht auf einschränkende Bestimmungen, welche die in Betracht kommenden Systeme für den Fall des Aufenthaltes eines Versicherten im Ausland vorsehen.

ZU URKUND DESSEN haben die oben erwähnten Bevollmächtigten dieses Abkommen unterzeichnet und mit Siegeln versehen.

GESCHEHEN zu Wien, am 23. Juni 1999 in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und französischer Sprache, wobei alle drei Texte gleichermaßen authentisch sind. Im Falle abweichender Auslegung zwischen dem deutschen und dem arabischen Text ist der französische Text maßgebend.

Für die Republik Österreich:
Dr. Benita Ferrero-Waldner m. p.

Für die Tunesische Republik:
Tahar Sloud m. p.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION ON SOCIAL SECURITY BETWEEN THE REPUBLIC OF
AUSTRIA AND THE REPUBLIC OF TUNISIA

The Republic of Austria and the Republic of Tunisia,

Desiring to regulate mutual relations between the two States in the field of social security and to harmonize them with developments in the law, and

Conscious of the principle of equal treatment of nationals of the two States in the application of national legislation on social security and the maintenance of acquired entitlements and entitlements in course of acquisition,

Have agreed to conclude the following Convention:

SECTION 1. GENERAL PROVISIONS

Article 1. Definitions

(1) For the purposes of this Convention

1. "Austria" means the Republic of Austria;

"Tunisia" means the Republic of Tunisia;

2. "Territory" means

For Austria: its Federal territory;

For Tunisia: the territory of the Republic of Tunisia.

3. "National" means:

For Austria: its nationals;

For Tunisia: a person of Tunisian nationality under Tunisian law in this field.

4. "Legislation" means the laws, regulations and statutory provisions relating to the branches of social security specified in article 2, paragraph 1.

5. "Competent authority" means:

In the case of Austria: the Federal Ministers responsible for the administration of the legislation specified in article 2, paragraph 1, subparagraph 1;

In the case of Tunisia: the Minister for Social Affairs.

6. "Institution" means the body or authority responsible for the application of the whole or a part of the legislation specified in article 2, paragraph (1).

7. "Competent institution" means the institution with which the person concerned is insured at the time of applying for a benefit or in respect of which he has a benefit entitlement or would have if he resided in the territory of the Contracting State in which he was last insured;

8. "Family member" means a family member under the legislation in force in the Contracting State in which the institution which bears the cost of the benefits has its head office.

9. "Cash benefit", "annuity" or "pension" mean a cash benefit, annuity or pension, including any part thereof which is paid from public funds, together with any supplements, adjustment amounts and additional payments, as well as lump sums paid in settlement of a claim, and payments effected by way of reimbursement of contributions.

10. "Insurance period" means a contribution period and periods considered equivalent under the legislation of the two Contracting States.

(2) Any other term used in this Convention shall have the meaning respectively assigned to it in the legislation of the two Contracting States.

Article 2. Material scope

(1) This Convention shall apply to legislation concerning:

1. In relation to Austria:

- (a) Sickness insurance;
- (b) Accident insurance;
- (c) Pension insurance.

2. In relation to Tunisia:

- (a) Sickness insurance;
- (b) Insurance in respect of industrial accidents and occupational diseases;
- (c) Pension insurance.

(2) This Convention shall apply equally to all legislation summing up, modifying or completing the legislation specified in paragraph (1).

(3) However, it shall not apply to legislation on a new branch of social security or schemes for the victims of war and the consequences thereof; nor shall it apply to:

In relation to Austria, legislation regarding insurance for notaries,

In relation to Tunisia, legislation regarding civil service employees.

Article 3. Personal scope

Except as otherwise provided for in this Convention, it shall apply to nationals of the Contracting States, members of their families and other persons in respect of rights which they derive from a national of a Contracting State.

Article 4. Equality of treatment

(1) Unless otherwise provided in this Convention, in the implementation of the legislation of one Contracting State its nationals shall be treated in the same way as the nationals of the other Contracting State.

(2) Paragraph (1) shall not affect:

(a) The rules governing the apportionment of insurance burdens provided for in Agreements between the Contracting States and third States;

- (b) The legislation of the two Contracting States on the insurance of persons employed with an official representation of one of the two Contracting States in a third State or by members of these representations;
- (c) The provisions of Austrian legislation on the reckoning of periods of war service or periods treated as equivalent to them;
- (d) The provisions of Austrian legislation concerning the representation of insured persons and employers in the bodies of the institutions and their associations and in the administration of justice in the field of social security.

Article 5. Transfer of benefits

- (1) Unless otherwise provided in this Convention, cash benefits in respect of disability, old age or survivors, annuities in respect of industrial accidents or occupational diseases and death grants acquired under the legislation of a Contracting State may not be reduced, modified, suspended, suppressed or confiscated owing to the fact that the beneficiary is staying or residing in the territory of the other Contracting State.
- (2) The provisions of paragraph (1) of this article shall not apply to the equalization supplement under Austrian law.

SECTION II. PROVISIONS WHICH DETERMINE THE LEGISLATION APPLICABLE

Article 6. General provisions

Subject to the provisions of article 7, the obligation to insure shall be determined by the legislation of the Contracting State in whose territory the employment is exercised. This rule shall apply to employees even if the head office of the employer is located in the territory of the other Contracting State.

Article 7. Special provisions

- (1) If an employee of an enterprise having its head office in the territory of one Contracting State is seconded to the territory of the other Contracting State he shall remain subject to the legislation of the first Contracting State during the first 24 calendar months of his secondment.
- (2) If an employee of an airline having its head office in the territory of one Contracting State is seconded from its territory to the territory of the other Contracting State he shall remain subject to the legislation of the first Contracting State.
- (3) The crew of a seagoing vessel, and other persons employed other than temporarily on such a vessel, shall be governed by the legislation of the Contracting State whose flag the vessel is flying.
- (4) Government employees seconded from the territory of one Contracting State to the territory of the other Contracting State and persons who are treated in the same way under the legislation of the Contracting State in question shall be subject to the legislation of the Contracting State which employs them.

(5) This Convention shall not in any way affect the provisions of the Vienna Convention on Diplomatic Relations of 18 April 1961, nor those of the Vienna Convention on Consular Relations of 24 April 1963.

Article 8. Exceptions

(1) At the joint request of the employee and his employer, the competent authorities of the two Contracting States may agree to permit exceptions to articles 6 and 7, having due regard to the nature and circumstances of the employment.

(2) If under paragraph (1) the legislation of one of the Contracting States is applicable to an employee, although his employment is exercised in the territory of the other Contracting State, the legislation shall be applied as if the employment were exercised in the territory of the first Contracting State.

SECTION III. SPECIAL PROVISIONS

CHAPTER 1. SICKNESS, MATERNITY AND DEATH (DEATH GRANT)

Article 9. Aggregation of insurance periods

For the acquisition, maintenance or renewal of an entitlement to benefits and the duration of the grant of benefits, insurance periods completed under the legislation of both Contracting States shall be aggregated, provided that they do not overlap.

Article 10. Pension recipients

(1) Where a person qualifying for pensions under the legislation of both Contracting States resides in the territory of one Contracting State, benefits in kind shall be granted to him, and to his family members by the institution of his place of residence, in the same way as if he qualified for a pension solely under the legislation of the Contracting State of residence. The cost of such benefits shall be borne by the institution of the Contracting State of residence.

(2) Where a person qualifying for a pension under the legislation of only one of the Contracting States resides in the territory of the other Contracting State, benefits in kind shall be provided to him and his family members by the insurance authority of his place of residence in the same way as if he qualified for a pension under the legislation of his Contracting State of residence. The cost of such benefits shall be borne by the competent institution of the Contracting State in which the institution responsible for paying the pension has its head office.

Article 11. Institutions of the place of residence

The benefits in kind provided for in article 10, paragraph (2), shall be provided:

In Austria: by the Regional Sickness Insurance Fund (Gebietskrankenkasse) competent for the place of residence of the person concerned.

In Tunisia: by the National Social Security Fund.

Article 12. Reimbursement of costs

(1) With respect to benefits in kind granted under article 10, paragraph (2), the competent institution is required to reimburse the amount of the said benefits.

(2) For the sake of administrative simplicity, the competent authorities may agree, after consulting the institutions concerned, to pay benefits in the form of lump sums instead of individual payments.

(3) In the cases specified in article 10, paragraph (2), the expenses for rightful claimants under the Austrian pension insurance fund shall be reimbursed from the sickness insurance contributions of pensioners received by the Hauptverband der österreichischen Sozialversicherungsträger (Principal Association of Austrian Social Security Institutions).

Article 13. Death benefits

(1) Where a person subject to legislation of a Contracting State or a recipient of a pension or a family member of such persons dies in the territory of the other Contracting State, that death shall be treated as if it had occurred in the territory of the first-mentioned Contracting State.

(2) The death benefit shall be to the charge of the competent institution even if the beneficiary is resident in the territory of the other Contracting State.

CHAPTER 2. OCCUPATIONAL DISEASES

Article 14. Determination of occupational diseases

(1) Where an occupational disease is liable to compensation under the legislation of both Contracting States, benefits shall be granted solely under the legislation of the Contracting State in whose territory an employment capable of causing an occupational disease of this nature was last undertaken, providing the person concerned satisfies the conditions set by this legislation.

(2) In the case of silicosis and asbestosis, the cost of cash benefits, including annuities, to be paid in accordance with paragraph (1) shall be reimbursed at a rate of 50 per cent by the institution of the other Contracting State to the institution which provided them. This shall not apply if the period of employment capable of causing silicosis or asbestosis completed in the other Contracting State amounts to less than 10 per cent of the total period of employment capable of causing silicosis or asbestosis in the two Contracting States.

(3) If the legislation of one Contracting State subjects the granting of benefits relating to occupational diseases to the condition that the disease has been medically established for the first time in the territory of this Contracting State, this condition shall be deemed to be satisfied when the said disease has been established for the first time in the territory of the other Contracting State.

Article 15. Compensation for occupational diseases

When, in the event of the aggravation of occupational disease, a person who has received, or is receiving, compensation for an occupational disease under the legislation of one Contracting State claims entitlements to benefits for an occupational disease of the same nature under the legislation of the other Contracting State, the following rules shall apply:

- (a) If the person has not undertaken any employment in the territory of the latter Contracting State capable of causing or aggravating the occupational disease, the competent institution of the first-mentioned Contracting State remains obliged to bear the cost of the benefits under the legislation to which it is subject, taking into account the aggravation of the disease.
- (b) If the person in question has undertaken such employment in the territory of the latter Contracting State, the competent institution of the first-mentioned Contracting State remains obliged to provide benefits under the legislation to which it is subject, without taking into account the aggravation of the disease; the competent institution of the other Contracting State shall grant this person a benefit the amount of which shall be determined in accordance with the legislation to which it is subject, and be equal to the difference between the amount of the benefit due after the aggravation of the disease and the amount which would have been due if the disease had occurred in its territory before the aggravation thereof.

CHAPTER 3. OLD AGE, INVALIDITY AND DEATH (PENSIONS)

Article 16. Aggregation of insurance periods

(1) If, under the legislation of one of the Contracting States, the acquisition, maintenance or renewal of an entitlement to benefit depends on the accrual of insurance periods, the competent institution of that Contracting State, shall, as far as necessary, take account of insurance periods accrued under the legislation of the other Contracting State, as if they had been accrued under the legislation to which it is subject, providing they do not overlap.

(2) If, under the legislation of one of the Contracting States, the granting of particular benefits depends on the accrual of insurance periods in an occupation for which a special scheme exists, or in a certain occupation or a certain type of employment, insurance periods accrued under the legislation of the other Contracting State shall be taken into account for the purpose of granting such benefits only if they were accrued under a corresponding scheme or, if none exists, in the same occupation or the same type of employment.

Article 17. Insurance periods of less than twelve months

(1) If the insurance periods to be taken into account under the legislation of one of the Contracting States amount to less than 12 months for the purpose of calculating a benefit, no benefit shall be paid under that legislation. This shall not apply if a benefit entitlement exists under that legislation only on the basis of those insurance periods.

(2) The insurance periods referred to in the first sentence of paragraph (1) shall be taken into account by the institution in the other Contracting State for the acquisition, maintenance and renewal of a benefit entitlement, and for the extent of the entitlement, as if they were insurance periods accrued under the legislation which it is required to apply.

PART I. BENEFITS UNDER AUSTRIAN LEGISLATION

Article 18. Determining entitlement benefits

(1) Where benefits are claimed by a person who has accrued insurance periods under the legislation of both Contracting States, or by his heirs, the competent Austrian institution shall determine according to Austrian legislation whether the person concerned is entitled to a benefit by aggregating the insurance periods under article 16, and taking account of paragraph (2) below.

(2) If the periods in which pensions are granted under Austrian legislation extend the period of time during which insurance periods must be accrued, this period of time shall also be extended by corresponding periods in which pensions are granted under Tunisian legislation.

Article 19. Calculation of benefits

(1) If a benefit entitlement exists under Austrian legislation even if article 16 is not applied, the competent Austrian institution shall determine the benefit solely on the basis of the insurance periods to be taken into account under Austrian legislation.

(2) If a benefit entitlement exists under Austrian legislation only if article 16 is applied, the competent Austrian institution shall determine the benefit solely on the basis of the insurance periods to be taken into account under Austrian legislation and with due consideration of the following provisions:

(a) Benefits or partial benefits whose amount is not dependent on the duration of the insurance periods accrued shall be payable in proportion to the 30-year insurance periods to be taken into account for calculating benefits under Austrian legislation, but not in excess of the full amount.

(b) If periods subsequent to the occurrence of the insured contingency have to be taken into account when calculating invalidity or survivors' benefits, such periods shall be taken into account only in proportion to the insurance periods to be taken into account under Austrian legislation for calculating the benefit as two thirds of the full calendar months from completion of the 16th year of the person concerned until the occurrence of the insured contingency, but not exceeding the maximum.

(c) Subparagraph (a) shall not apply:

- (i) In respect of benefits from a top-up insurance scheme;
- (ii) In respect of income-related benefits or partial benefits to secure a minimum income.

PART II. BENEFITS UNDER TUNISIAN LEGISLATION

Article 20. Determination of entitlement benefits

Where benefits are claimed by a person who has accrued insurance periods under the legislation of both Contracting States, or by his heirs, the competent Tunisian institution shall determine according to Tunisian legislation whether the person concerned is entitled to a benefit by aggregating the insurance periods under article 16, and taking into account the following provisions:

- (a) Supplementary insurance contributions shall not be taken into account;
- (b) If the total duration of the insurance periods to be taken into consideration under the legislation of the two Contracting States exceeds the maximum duration provided for by Tunisian legislation for fixing the amount of the increase, the partial benefit payable shall be calculated in proportion to the ratio between the duration of the insurance periods to be taken into consideration under Tunisian legislation and the maximum number of insurance months referred to above.

Article 21. Calculation of benefits

(1) If the person concerned satisfies the conditions set by Tunisian legislation without the application of article 16, the amount of the benefit shall be determined solely on the basis of Tunisian legislation, taking into account exclusively the insurance periods accrued under Tunisian legislation.

(2) If the person concerned does not satisfy the conditions for claiming a benefit entitlement under Tunisian legislation solely on the basis of insurance periods accrued in Tunisia, the competent Tunisian institution shall determine this entitlement, taking into consideration the aggregation of the insurance periods specified in article 16 of this Convention:

(a) If an entitlement exists, the said institution shall first calculate the theoretical amount of the benefit to which the person concerned would be entitled if all the insurance periods to be taken into consideration under the legislation of both Contracting States had been taken into consideration solely under the legislation to which the insurance authority is subject.

(b) On the basis of the said amount, the competent institution shall fix the amount payable according to the ratio between the duration of the periods to be taken into account under the legislation to which it is subject and the total duration of the periods to be taken into account under the legislation of both Contracting States.

(3) The amount calculated in accordance with paragraphs (1) and (2) shall, where appropriate, be increased by the amount of increases in supplementary insurance contributions.

SECTION IV. MISCELLANEOUS PROVISIONS

Article 22. Duties of the competent authorities, administrative and judicial assistance

- (1) The competent authorities shall determine, through agreement, the administrative measures necessary to implement this Convention.
- (2) The competent authorities of the two Contracting States shall inform each other of:
 - (a) All measures taken to implement this Convention;
 - (b) All amendments to their legislation affecting the implementation of this Convention.
- (3) The authorities and institutions of the Contracting States shall support one another in the implementation of this Convention and shall act in the same manner as when implementing their own legislation. This administrative assistance shall be free of charge.
- (4) The institutions and authorities of the Contracting States may communicate directly with one another, and with the persons concerned or their representatives, for the purpose of implementing this Convention.
- (5) The institutions and authorities of one Contracting State may not reject applications or other documents submitted to them because they are drawn up in the official language of the other Contracting State.
- (6) Medical examinations conducted in the implementation of the legislation of one Contracting State and involving persons resident in the territory of the other Contracting State shall, upon the request of the competent agency and at its expense, be arranged by the institution of the place of residence.
- (7) For the purposes of judicial assistance, the applicable rules shall be those governing judicial assistance in civil cases.

Article 23. Liaison bodies

In order to facilitate the application of this Convention and in particular to establish simple and smooth relations between the relevant institutions of both Parties, the competent authorities shall set up liaison bodies.

Article 24. Exemptions

- (1) Any exemption from or reduction in taxes, and stamp, court, or registration fees provided for under the legislation of a Contracting State for documents or deeds which are to be submitted in implementation of that legislation shall include the corresponding documents and deeds which are to be submitted in implementation of this Convention or the legislation of the other Contracting State.
- (2) No deeds or documents which are to be submitted in implementation of this Convention shall require certification.

Article 25. Submission of documents

(1) Applications, statements or appeals submitted under this Convention or the legislation of a Contracting State to an authority, institution or other responsible body in a Contracting State, shall be regarded as applications, statements or appeals submitted to an authority, institution or other responsible body in the other Contracting State.

(2) An application for a benefit made under the legislation of one of the Contracting States shall also be deemed to be an application for a corresponding benefit covered by this Convention under the legislation of the other Contracting State. This shall not apply if the applicant expressly requests a deferral of the determination of an old-age benefit acquired under the legislation of a Contracting State.

(3) Applications, statements or appeals which have to be submitted, under the legislation of one of the Contracting States, within a set time limit to an authority, institution or other responsible body in that Contracting State, may be submitted within the same time limit to the corresponding body in the other Contracting State.

(4) In the cases covered by paragraphs 1 to 3, the body applied to shall immediately transmit these applications, statements or appeals either directly or through the liaison agencies of the Contracting States, to the corresponding responsible body in the other Contracting State.

Article 26. Payment transactions

(1) The bodies responsible under this Convention for the payment of benefits shall make them, with the effect of discharging their obligation, in the national currency of their respective States. Conversion shall be effected at the daily rate applicable at the time of the transfer of the benefit.

(2) The reimbursement payments provided for in this Convention shall be made in the currency of the Contracting State in which the institution which has granted the benefits is domiciled.

(3) Money transfers effected on the basis of this Convention shall be made according to the agreements applicable in this field in both Contracting States at the time of the transfer.

Article 27. Execution procedures

With regard to the enforceable decisions of the courts and enforceable authentic acts of the institutions and authorities of a Contracting State regarding social security under article 2, the Convention on the recognition and execution of judicial decisions and authentic acts in civil and commercial matters concluded between the Republic of Tunisia and the Republic of Austria on 23 June 1977 shall apply, mutatis mutandis.

Article 28. Computation of advance payments

(I) If an institution of one Contracting State has made an advance payment in respect of a benefit, the institution of the other Contracting State may withhold the subsequent payment of a corresponding benefit to which entitlement exists under the legislation of the other Contracting State and which relates to the same period. If the institution of one Contracting State has paid a benefit for an amount higher than that due in respect of a period for which the institution of the other Contracting State subsequently has to provide a corresponding benefit, the overpaid amount of the benefit shall, up to the amount subsequently payable, be regarded as an advance payment within the meaning of the first sentence.

(2) If a welfare benefit or provisional benefit under unemployment insurance has been granted to a claimant in one Contracting State during a period for which the claimant is entitled to cash benefits, the institution liable or the paying office shall, at the request and for account of the agency concerned, withhold the subsequent payments relating to the same period up to the amount of the paid benefits.

(3) The withholding of amounts provided for in paragraphs (1) and (2) shall be effected in accordance with the provisions of the legislation of the Contracting State applicable to the institution withholding such amounts.

Article 29. Compensation

If a person who is to receive payments under the legislation of one of the Contracting States for damages which have occurred in the territory of the other Contracting State is entitled to claim compensation under its legislation from a third party, the compensation claim shall pass to the institution of the first Contracting State, under the legislation applicable to it.

Article 30. Settlement of disputes

(1) Any dispute relating to the interpretation or application of this Convention shall be settled by the diplomatic channel. At the request of one Contracting State, the dispute may subsequently be submitted to an ad hoc commission consisting of an equal number of representatives of the competent authorities of the two Contracting States. Each delegation may appoint experts.

(2) If a dispute cannot be settled in this manner, it shall be submitted, at the request of either Contracting State, to an arbitration panel, to be composed as follows:

(a) Each Contracting State shall, within one month of receiving the request for arbitration, appoint one arbitrator. The two arbitrators appointed in this manner shall, within two months of the notification of its choice by the Contracting State which appointed its arbitrator last, appoint a national of a third State as the third arbitrator.

(b) If a Contracting State has not appointed an arbitrator within the fixed time limit, the other Contracting State may request the President of the International Court of Justice to appoint one. The same procedure shall be followed, at the request of a Contracting State, if the two arbitrators cannot agree on the choice of the third arbitrator.

(c) If the President of the International Court of Justice is a national of one of the Contracting States, the functions entrusted to him under this article shall pass to the Vice-President of the Court or the most senior judge of the Court to whom this condition does not apply.

(3) The arbitration panel shall take its decisions by a majority vote. Its decisions shall be binding for the two Contracting States. Each Contracting State shall bear the costs of the arbitrator whom it appoints. The remaining costs shall be shared equally by the two Contracting States. The arbitration panel shall adopt its own procedures.

SECTION V. TRANSITIONAL AND FINAL PROVISIONS

Article 31. Transitional provisions

(1) This Convention shall not give rise to any entitlement to benefits for the period before 1 January 1997.

(2) For the purposes of determining entitlement to benefits under this Convention, insurance periods accrued under the legislation of one of the Contracting States before 1 January 1997 shall also be taken into account.

(3) Subject to paragraph (1), this Convention shall also apply to insurance contingencies occurring before 1 January 1997, except where entitlements determined at an earlier date have been met through capital payments.

(4) Benefits determined before 1 January 1997 shall not be determined again.

Article 32. Entry into force

(1) This Convention shall be ratified and the instruments of ratification shall be exchanged in Tunis as soon as possible.

(2) This Convention shall enter into force on the first day of the month following the month in which the instruments of ratification are exchanged and shall have retroactive effect from 1 January 1997.

Article 33. Expiry

(1) This Convention is concluded for an indefinite period. Either Contracting State may denounce it through the diplomatic channel at the end of any calendar year, with three months' notice.

(2) In the event of denunciation, the provisions of this Convention shall continue to apply to entitlements to benefits acquired, irrespective of any restrictive provisions which the schemes in question might provide in the event of the residence abroad of an insured person.

In witness whereof, the plenipotentiaries have signed this Convention and have thereto affixed their seals.

Done at Vienna on 23 June 1999, in duplicate, each in the German, Arabic and French languages, all texts being equally authentic. In the event of disagreement as to the interpretation of the German text and the Arabic text, the French text shall prevail.

For the Republic of Austria:
DR. BENITA FERRERO-WALDNER

For the Republic of Tunisia:
TAHER SIOUD

